JOURNAL USA
تعريف حرية الإنترنت

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html.

وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, *eJournal USA*
IIP/PUBJ
U.S. Department of State
2200 C Street, NW
Washington, DC 20522-0501
USA

E-mail: eJournalUSA@state.gov

وزارة الخارجية الأميركية/ أيار/مايو 2010
المجلد 15، العدد 5
http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html

برامج الإعلام الخارجي:

منسق	دانيال سريبني
المحرر التنفيذي	جوناثان مارغوليس
المدير الفني	مايكل دجاي فريدمان
رئيس التحرير	ريتشارد هاكابي
مدير التحرير	بروس أوديسي
محررة مشاركة	نادية شيرزاي
الانتاج على الانترنت	جنين بيري
تصميم العدد	كلويه إيليس
محررة الصور	ماغي جونسون سليكر
تصميم الغلاف	دايان وولفيرتون
التصميم:	فينسانت هيوز
أخصائي المراجع	مارتين ماننغ
	ستيفاني جويس
	نادية شيرزاي

Cover: © Joseph Pobereskin/Mira.com

حول هذا العدد

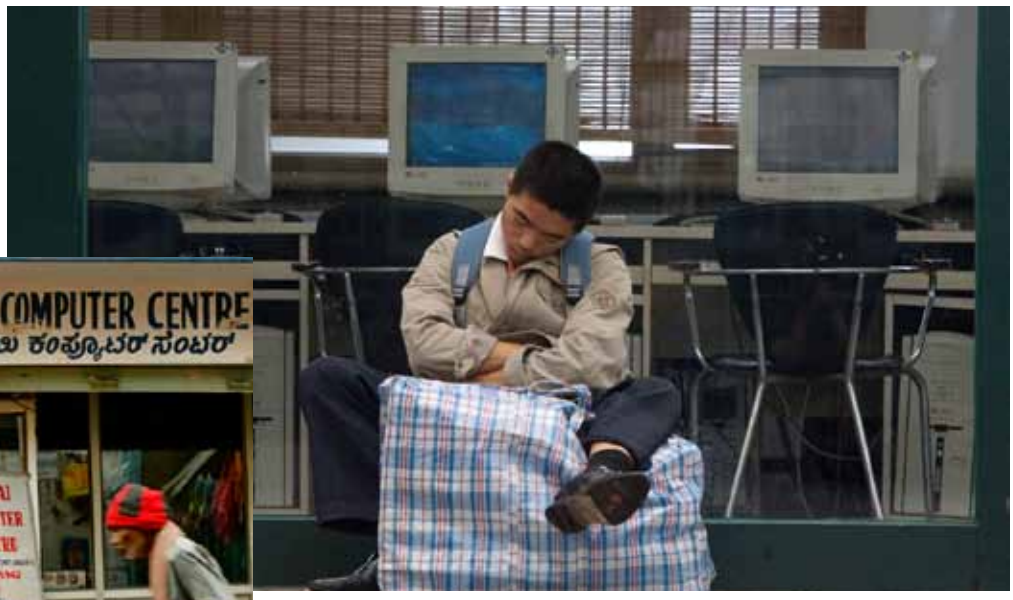

© AP Images/Ng Han Guan

© AP Images/Gautam Singh

تتبنى الحكومات مواقف قانونية وسياسية متنوعة استجابة للزيادة في توفر تكنولوجيات الاتصالات القائمة على الإنترنت. كما ان دوافعها تكون متنوعة على نفس المثال، وتشمل المعايير الثقافية والأهداف السياسية. تشكل مقاهي الإنترنت جزءاً من مشهد شوارع العديد من المدن بضمنها (من الأعلى باتجاه دوران عقارب الساعة) بكين، والقاهرة، وبنغالور.

شبهت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون في خطاب ألقته في كانون الثاني/يناير 2010 انتشار شبكات المعلومات المنبعثة من الإنترنت "بجهاز عصبي جديد لكوكبنا". وأضافت: "في كثير من النواحي، لم تكن المعلومات حرة أبداً مثلما هي اليوم". ولكن في الوقت ذاته "رأينا طفرة في التهديدات الموجهة إلى التدفق الحر للمعلومات". كيف تواجه الحكومات والمجتمعات المختلفة هذه التكنولوجيات الجديدة والتحويلية هو موضوع هذه المجلة الإلكترونية "أي جورنال يو إس آيه".

© Corbis/Mike Nelson

يعالج الجزء الأول من هذه المجلة صعوبة الاتفاق على تعريف لحرية الإنترنت قابل للتطبيق عالمياً. وتفرض الدول العديد من الأنواع المختلفة للتقييدات. تمثل بعض هذه التقييدات جهود أنظمة استبدادية تهدف إلى قمع معارضيها، ولكن هناك تقييدات أخرى تعكس تقاليد سياسية ومعايير ثقافية متنوعة.

تبحث مواد أخرى في المجلة الوضع الحالي لحرية الإنترنت في أجزاء مختلفة من العالم. وقد درست مؤسسة فريدوم هاوس، وهي منظمة رائدة غير حكومية ، جهود الحكومات للسيطرة على مختلف أشكال التواصل الاجتماعي الإلكتروني وتنظيمه ومراقبته. ويتم هنا شرح نتائج دراستها.

كما نستكشف عدداً من المسائل التي تساعد في تعريف معالم حرية الإنترنت. وقد لا تثير عبارة "مسؤولية الوسيط" فضول المرء، ولكنها تتخذ أهمية جديدة تقوم على التساؤل ما إذا كان موقع اليوتيوب هو المسؤول عن فيلم فيديو مسيء عرضه طرف ثالث. وبدءاً من صور الأطفال الراقصين وانتهاء باستعمال المكتبات العامة، تحتدم في كل يوم نزاعات حول المسائل التي تحدّ من إمكانية وصول المواطن العالمي إلى المعلومات.

المحررون

وزارة الخارجية الأميركية / حزيران، يونيو 2010 / المجلد 15, العدد 6
http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html

تعريف حرية الإنترنت

دول مختلفة، حريات مختلفة؟

4 **لغز حرية الإنترنت**
ديريك بامباور، الأستاذ المساعد لتدريس قانون الإنترنت والملكية الفكرية، في كلية بروكلين للحقوق.
تختلف البلدان والمجتمعات في تعريف "حرية الإنترنت". ففي حين ان بعض الحكومات القمعية تصوغ هذه العبارة بحيث تتناسب مع أغراضها الخاصة، يظل العديد من الاختلافات الأخرى مشروعا ومدفوعا بالقيم السامية. يجب علينا ان نحترم القيم الأساسية التي تقف وراء اتخاذ تلك القرارات.

7 **تعزيز حرية الإنترنت من خلال نظام حقوق النشر**
بيتر كاي. يو، مدير مركز حقوق الملكية الفكرية، في جامعة درايك.
تستطيع حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية ان تمثل قيماً داعمة لبعضها البعض (بصورة متبادلة) او متناقضة جزئياً. تعتمد العلاقات والتوازن الصحيح بينها على السياقات التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية والدينية.

10 **من هو على حق؟**
المناظرة حول الرقابة على الإنترنت
ديريك بامبوار، الأستاذ المساعد في كلية بروكلين للحقوق، وريتشارد أي. إبستين، أستاذ الحقوق في جامعة شيكاغو
مقتطف من سلسلة المناظرات من هو على حق؟على الموقع الإلكتروني: أميركا دوت غوف. يبحث هنا عالمان قانونيان في كيفية تقييد الحكومات لحرية الإنترنت.

رسم الحدود

12 **الحرية على الإنترنت: تقييم عالمي**
دانيال كالينغارت، نائب مدير البرامج في منظمة فريدوم هاوس.
سارة كوك، محللة أبحاث في منظمة فريدوم هاوس.
درست منظمة رئيسية للأبحاث لا تبغي الربح سياسات الإنترنت المتبعة في 15 دولة ووجدت تهديدات متفاقمة ومتنوعة تجاه حرية الإنترنت.

17 **الهواتف تعزز إمكانية الوصول إلى الإنترنت لمواطني جنوب أفريقيا**
تدرس عملية الاستقصاء التي أجرتها منظمة فريدوم هاوس أسباب الزيادة السريعة في انتشار استعمال الهواتف النقالة في جنوب أفريقيا.

18 **استونيا تصبح "إي- ستونياً" (استونيا الإلكترونية)**
استناداً إلى عملية استقصاء أجرتها منظمة فريدوم هاوس، أصبحت استونيا "بلداً إلكترونياً" خلال السنوات التي مضت على حصولها على الاستقلال.

مسائل حرية الانترنت

19 **لا تلم حامل الرسالة**
مسؤولية الوسيط وحماية منصات الإنترنت
سينتيا وونغ، المحامية، لدى مركز الديمقراطية والتكنولوجيا (CDT).
إلقاء المسؤولية على عاتق مزودي خدمات الإنترنت بالنسبة للمواد المسيئة التي ينشرها زبائنهم يمكن ان يبطئ الابتكار والتوسع في تكنولوجيات الاتصالات.

21 **الخط العالمي الفاصل العريض النطاق**
تصور خريطة للعالم الاختلافات في إمكانيات الوصول إلى الإنترنت في مناطق عديدة من العالم.

22 **طفل راقص يختبر قانون الإنترنت**
كارين أي. فرنكل هي كاتبة متخصصة في العلوم والتكنولوجيا.
أم شابة تعرض على الإنترنت حركات مثيرة للضحك يقوم بها طفلها وتسخر من أعمال مطرب شعبي ذي شهرة دولية.

23 **فيديو لغوغل يعتبر مذنباً في انتهاك الخصوصية في إيطاليا**
قرر قاضٍ إيطالي ان موظفين في شركة غوغل هم المسؤولونَ عن عرض فيلم فيديو مسيئ على الإنترنت مع أنهم لم ينتجوه.

24 **أمناء مكتبات عامة يساعدون في تحديد مفهوم حرية الإنترنت**
برباره أم. جونز، مديرة مكتب الحرية الفكرية، لدى الجمعية الأميركية للمكتبات العالمة.
يساعد أمناء المكتبات في الدفاع عن الحرية الفكرية ويعملون لتحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية وإتاحة الوصول العام إلى محتوى الإنترنت.

27 **الصناعة تتخذ موقفاً حول حرية إنترنت**
تضم شركات ومجموعات لا تبغي الربح قواها لمحاربة التعديات على حرية الإنترنت.

28 **كسر الحواجز على شبكة الإنترنت تزود بعض**
المنظمات أدوات إلى مئات الملايين من مستعملي الإنترنت عبر العالم من اجل إيجاد طريقة تتجنب الرقابة المفروضة من الحكومات القمعية.

29 **مصادر إضافية**
كتب، مقالات، مواقع إلكترونية، وأفلام ذات علاقة.

لغز حرية الإنترنت

ديريك بامباور

© AP Images/Richard Vogel

رواد مقاهي الإنترنت في هانوي يجدون ان الحكومة تحجب المحتوى "غير الملائم" ولكن المواد المتعلقة بالمعارضة السياسية تحجب أيضاً.

تعرّف بلدان ومجتمعات "حرية الإنترنت" بصورة مختلفة. ففي حين تصوغ بعض الحكومات القمعية العبارة لتتناسب مع أغراضها، تبقى اختلافات عديدة أخرى شرعية وتدفعها القيم. يكتب المؤلف ان علينا ان نحترم القيم الأساسية التي توجه تلك القرارات.

من الوجهة البلاغية، يدعم كل الناس حرية الإنترنت. لكن "الحرية" تعني أشياء مختلفة جداً وتحمل أهميات متنوعة عند قياسها مقابل مصالح أخرى في بلدان وثقافات مختلفة. هذا التباين في المعايير يبرز في مناظرات حول الوصول إلى الإنترنت، التهديدات للحرية، السيطرة على محتوى الإنترنت، وإدارة الإنترنت. باختصار فإن مفهوم "حرية الإنترنت" يحمل في طياته مجموعة من النزاعات حول "كيف يجب ان تعمل الإنترنت". إن الاعتراف العلني بهذه التوترات أفضل من التمسك بالتعابير التي تحجب الخيارات الصعبة الحتمية.

أولاً، إن الوصول إلى الشبكة شرط مسبق للتمتع بحرية الإنترنت، مهما كان شكل تعريفها. مع ذلك تختلف الدول حول ما إذا كان الأفراد يملكون حق التمتع بالوصول إلى الإنترنت. يرى البعض أن الوصول إلى الإنترنت – ولا سيما إمكانية الوصول السريع من خلال النطاق العريض – بمثابة حق، في حين يتصوره آخرون على انه امتياز. فقد ذكرت فنلندا، على سبيل المثال، ان امتلاك خط اتصال بقوة ميغا بايت واحد (1MB) هو حق إنساني أساسي للمواطنين الفنلنديين. وبصورة مماثلة، أعلن المجلس الدستوري الفرنسي ان الوصول إلى الإنترنت حق قانوني. وبالمقابل، تعتبر الولايات المتحدة القدرة على الاتصال بالإنترنت سلعة سوقية مثلها مثل أية سلعة أخرى، بدلاً من اعتبار هذا الأمر حقاً. فإذا لم تتمكن من تحمل كلفة الاتصال بالإنترنت، تبقى مفصولاً عن الخط، او تبقى معتمداً على المواقع المتوفرة للعموم في المكتبات والكليات.

بغض النظر عما إذا اعتبر الوصول إلى الإنترنت حقاً او امتيازاً، فإن له أيضاً تداعيات تقود إلى خسارة الحق. يضع قانون الاقتصاد الرقمي للمملكة المتحدة نظام "استجابة متدرجة" يستطيع ان يوقف حسابات المستعملين في حال اتهموا بانتهاك متكرر لحقوق النشر على الإنترنت. وكذلك الأمر بالنسبة لقانون "هادوبي" (HADOPI) في فرنسا (مختصر فرنسي لقانون الدولة الذي يعزز توزيع وحماية الأعمال الإبداعية على الإنترنت) الذي يفصل المستعملين عن الخط بعد ثلاثة اتهامات بارتكاب انتهاك. وهكذا وحتى الدول التي تؤكد الوصول كحق تقوم بموازنة هذا الحق مقابل اعتبارات أخرى كحماية أصحاب الملكية الفكرية. عملية الموازنة هذه هي المفتاح إلى المفاهيم المختلفة لحرية الإنترنت.

ثانياً، تتباين المجتمعات حول توجيه حرية الإنترنت، وباختصار، حرة أو حر مِمن أو مِن ماذا؟ والحكومة هي إحدى هذه التهديدات الرئيسية. تستطيع الدول أن تتعدى على حريات الإنترنت بطرق عديدة مثل تجريم الحديث او السلوك، من خلال مراقبة الاتصالات، او حجب المواد. تهتم وجهات النظر الأميركية

© AP Images/Rob Griffith

سيدني استراليا. اقترحت الحكومة الأسترالية إنشاء نظام تصفية إلزامي لمحتوى الإنترنت. يتهم المعارضون هذا النظام بأنه أوسع من اللزوم.

حول الحرية بصورة نموذجية بمنع الحكومة من ممارسة السلطة بلا رقيب. ولكن توجد أيضاً تهديدات أخرى. فعلى سبيل المثال، تقلق بلدان أوروبية في أحيان كثيرة من سلطة الشركات في جمع معلومات خاصة تعرّف بالمستعملين. تظهر النزاعات الأخيرة حول إطارات الخصوصية لفايس بوك، وحول خدمة الفيديو لشركة غوغل في إيطاليا، وحول مشروع الخرائط الجغرافية لِـ "غوغل ستريت فيو" مدى القلق حول البقاء حراً من جمع البيانات من القطاع الخاص كما من الإشراف الحكومي.

علاوة على ذلك، قد تسعى البلدان إلى منع التعديات على حرية المرء التي يقوم بها مستعملون آخرون- مثلاً، الضرر اللاحق بسمعة المرء الناجم عن محتوى كاذب يشوه السمعة. تضغط بعض الدول على الوسطاء مثل مقدمي خدمات الإنترنت ومواقع الربط الشبكات الاجتماعية لتنظيم هذا النوع من المواد من خلال التهديد بتحميلهم المسؤولية، في حين تزود دول أخرى حصانة لأي فرد باستثناء المؤلف. وبذلك تظهر البلدان نطاقاً واسعاً من الهواجس المتعلقة بالتهديدات الموجهة للحرية.

ثالثاً، توازن الدول بصورة متباينة بين حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، مقابل الهواجس حول الأضرار الممكن ان تلحقها المواد على الإنترنت. من المحتمل ان تكون هذه الأضرار موجهة إلى أفراد (مثل تشويه السمعة)، وإلى مجموعات يمكن تحديد هوياتها مثل الأقليات الدينية او الاثنية، او حتى إلى قيم مجتمعية مشتركة. تعتبر الولايات المتحدة التبادل الحر للمعلومات على انه يتمس بأهمية كافية ليحل محل العديد من الهواجس المتنافسة، ولهذا السبب يحمي دستورها مواداً كالحديث الذي يثير الكراهية والمواد الإباحية. لكن يحرم القانون الأميركي أنواعاً معينة من المعلومات كالتهديدات الحقيقية، والمواد البذيئة، والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال. تحمي فرنسا وألمانيا أيضاً بقوة التعبير غير المقيد، ولكنهما تمنعان نشر الأحاديث التي تثير الكراهية على الإنترنت. فمثلاً، تفرض البلدان على شركة غوغل ان تصفي مواقع الأحاديث المثيرة للكراهية من نتائج بحثها على مواقع اللغة المحلية. تحرّم سنغافورة بصورة رسمية نشر المواد الإباحية على الإنترنت، وتحجب المستعملين من الوصول إلى مجموعة صغيرة من هذه المواقع كإجراء رمزي. وتمنع المملكة العربية السعودية، الدولة التي ينتمي أكثر السكان فيها إلى الطائفة السنية الإسلامية، الوصول إلى محتوى ديني معين يتناقض مع معتقدات الطائفة السنية، كالمواقع المتعلقة بطائفة البهائيين او بالطائفة الشيعية. باختصار، إذا اعتبرنا حرية الإنترنت على انها تحمي التعبير غير المقيّد، فإن هذه الحرية تتم موازنتها بدرجات متنوعة من الهواجس المتنافسة، وحتى في البلدان التي تتبع تقاليد قوية لحماية الحديث.

وأخيراً، تختلف البلدان حول من يجب ان يسيطر على حرية الإنترنت وكيف يجب تطبيقها. المناظرات حول السيطرة على الإنترنت قديمة بقدم الشبكة التجارية بالذات. أنشأت الولايات المتحدة البنية الأولية للإنترنت وهي تحتفظ بمستوى سيطرة أساسي على أعمالها من خلال العلاقة القائمة بين وزارة التجارة وشركة آيكان (شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة) التي تدير نظام أسماء المواقع من بين مهمات أخرى. قاومت الولايات المتحدة نقل وظائف آيكان إلى هيئات أخرى بصورة جزئية بسبب الهاجس القائل بأن إخضاع الإنترنت للمراقبة الدولية قد يضعف الحرية – ولا سيما حرية التعبير. لكن دول أخرى تسعى للحصول على صوت أعظم في عملية اتخاذ القرار حول البروتوكولات والمعايير الأساسية للشبكة ولا تريد ان تنحصر الشبكة ضمن مفاهيم أميركية حول التوازن الملائم بين المتطلبات المختلفة كالأمن، والخصوصية، والتعبير غير المقيّد. قاد ذلك إلى مناظرة حامية الوطيس في منتديات كالقمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS) والى إنشاء هيئات استشارية كمنتدى حوكمة الإنترنت (IGF). ولذلك لا تختلف البلدان حول ما يُشكّل حرية الإنترنت فحسب بل وأيضاً حول كيفية تحقيق ذلك في الممارسة.

الحرية كلمة مشحونة بالمعاني. انها تحمل قوة بلاغية، كما أن تصوير معارضي المرء على أنهم مناهضون لحرية الإنترنت

يُشكِّل تكتيكاً فعالاً. فالذي يجعل من حرية الإنترنت هدفاً يصعب تحقيقه هو ان مناصري هذه الحرية يستعملون نفس العبارة في مجال واسع من المعاني. يمكن تصور الحرية بمثابة حرية فردية خاصة قوية يكون فيها المستعملون أحراراً في العمل كما يرغبون طالما انهم لا يلحقون الأذى بصورة مباشرة بالآخرين. أو، يمكن اعتبارها على انها تستند إلى المجتمع الأهلي، حيث تعتمد الامتيازات على الالتزام بإطار عمل مجتمعي مؤلف من القواعد والمعايير. وتستطيع الحرية ان تؤمن حمايتنا من تدخل الدول، والشركات أو من بعضنا البعض. تستطيع ان تفرض بأننا نملك حق الاتصال بالإنترنت، او في ان تتوفر لنا فرصة القيام بذلك. وهكذا، فإن حرية الإنترنت هي عبارة تابعة: يختلف معناها حسب اختلاف السياق.

لكن تحمل هذه الصفة التحولية أخطاراً. فقد تؤكد حكومات ان مجتمعاتها تفهم حرية الإنترنت مما يبرر اتخاذ أعمال معينة بينما، في الواقع، تكون تلك الخطوات لمصلحة النظام الحاكم وليس لمصلحة المحكومين. فعلى سبيل المثال، تمنع فيتنام الوصول إلى مواد معينة على الإنترنت تستند بصورة افتراضية على هواجس بشأن تعريض القاصرين إلى مواد غير صحية كالمواد الإباحية. مع ذلك، يمنع نظام تلك الدولة المستعملين من الوصول إلى مواقع تتحدث عن حقوق الإنسان والمعارضة السياسية بينما تقصّر في نفس الوقت في حجب حتى صفحة واحدة من المواد الإباحية. بصورة جلية، تنخرط حكومة فيتنام في ممارسة سلوك تذرعي. يجب ان نكون متنبهين لخطر استعمال الدول للاختلافات الشرعية حول المحتوى المعياري للحرية على الإنترنت كغطاء لنشاطات تقوض الحرية.

ربما، في النهاية، تُشكِّل حرية الإنترنت عبارة يجب التخلي عنها لكونها عامة جداً لكي تكون مفيدة. وبدلاً من ذلك يجب ان تتصارع البلدان، والثقافات، والمستعملون حول المبادلات الصعبة التي يقدمها الاتصال على الإنترنت. تمكن الإنترنت نشر الكراريس الجدلية كما المواد الإباحية، ويمكن استعمال الاتصال المجهول المصدر للإبلاغ حول حالات فساد سياسي وحالات انتهاك الملكية الفكرية بصورة لا يمكن تعقب مرتكبيها. يمكن لتجميع البيانات أن يضفي الصفة الشخصية على تجربة المرء على الإنترنت، او يرسم لمحة عن اتصالات ونشاطات الفرد. إن صراحتنا حول التسويات التي نقدمها كما احترامنا للقيم الأساسية التي تدفع تلك القرارات سوف تخدمنا بشكل افضل من استعمال "حرية الإنترنت" لتكوين شعور خاطئ بوجود إجماع.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

أرقام المعلومات البايتية

بنهاية العام 2009 كان هناك 1.9 بليون من البشر عبر العالم يمكنهم الوصول إلى جهاز كمبيوتر.

تعزيز حرية الإنترنت من خلال نظام حقوق النشر

بيتر كاي. يو

© AP Images/Eric Risberg

مؤسسا مشروع يوتيوب، شاد هارلي إلى اليسار، وستيف شين إلى اليمين، يختبران التوتر بين الحرية الخلاقة وحمايات حقوق النشر.

يمكن أن تمثل حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية قيماً معززة بصورة متبادلة أو متعارضة جزئياً. تعتمد علاقتهم، والتوازن الصحيح بينهم، على سياقات تاريخية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، ودينية.

يتولى بيتر كاي. يو، أستاذ كرسي عائلة كيرن في قانون الملكية الفكرية، وهو المدير المؤسس لمركز قانون الملكية الفكرية في كلية الحقوق في جامعة دريك، في دي موان، ولاية آيوا.

حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية هي حمايات مكملة، ولكنها تعني أحياناً بصورة ضمنية قيماً متنافسة، تؤدي إلى بروز النزاعات. ولأن هذه النزاعات تختلف وفقاً للسياقات التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، فإن معايير الملكية الفكرية لكل بلد لها تداعيات مختلفة بالنسبة لحماية حرية الإنترنت.

فوائد حماية حق النشر

في بلدان عديدة، بضمنها الولايات المتحدة، تساعد حماية حقوق النشر في استدامة قطاع خلاق مستقل. فقبل ظهور حق النشر اعتمد المؤلفون، والموسيقيون، وكتّاب المسرحيات، وغيرهم من الفنانين الخلاقين على رعاية الدولة ومناصرة أفراد النخبة. وترافقت مع هذا الدعم تقييدات على الحرية الفنية. كان الفنانون الذين يتجرأون على الإساءة إلى رعاتهم الدائمين شجعاناً بالفعل، والأسوأ من ذلك، أنهم كانوا يخاطرون بحياتهم من أجل الفن.

حماية حقوق النشر تحل هذا المأزق. فمن خلال منح حقوق حصرية في الأرباح، يمكن حق النشر الفنانين من استرجاع استثماراتهم في الوقت، والجهد، والموارد، ويسمح لهم بخلق ونشر أعمال استناداً إلى اهتماماتهم، وأذواقهم، ومواهبهم. كما أنه يحمي هؤلاء من ضغوط الحكومة أو الرعاة الأثرياء.

يخدم حق النشر نفس الوظيفة على الإنترنت. رغم أن العديد من رواد الإنترنت خلقوا ونشروا محتوى على الإنترنت بدون أي دافع تجاري، يُمكّن حق النشر الفنانين على الإنترنت من حصد مكافآت متى وحيث يختارون. وتماماً كما هو الحال بالنسبة للعمل المطبوع أو الرسم على قماش الكانفاة، يسمح حق النشر للفنانين بالإبداع بدون تقييدات يفرضها آخرون. ويعطيهم شكلاً مهماً من حرية الإنترنت.

الموازنة بين حريتين متنافستين

لسوء الحظ، تتعارض حرية المبدعين على الإنترنت في

بعض الأحيان مع حرية مستعملي الإنترنت، ولأن قانون حق النشر يقيد قدرة المستعملين في إعادة استعمال القصص الإخبارية، والأعمال الفنية، والصور، والموسيقى، وأشرطة الفيديو التي يجدونها على الإنترنت يشتكي المستعملون من عدم حريتهم في الاتصال عبر الإنترنت.

وبغية تحقيق توازن بين هذه الحريات المتنافسة، يشمل قانون حق النشر منظومة واسعة من التقييدات، والاستثناءات، والدفاعات. فعلى سبيل المثال، يميز القانون بين الأفكار التي لا يمكن حمايتها (كافة بني البشر متساوون) وتعبيرات قابلة للحماية (مقال يؤكد على المساواة بين البشر). كما يسمح لهم بالاستعمال المنصف للمحتوى المحمي بحق النشر مثل اقتطاف مقطع، أو كتابة مراجعة نقدية لكتاب، أو صنع محاكاة ساخرة. ورغم أن قانون حقوق النشر لا يؤمن لمستعملي الإنترنت حرية غير محدودة، فإنه يوازن بالفعل هذه الحرية مقابل حرية المبدعين على الإنترنت.

توازن مختلف للبلدان القمعية

في الدول التي تُقيّد بشدة تدفق المعلومات أو تسيطر بدرجة كبيرة على الصناعات الثقافية المحلية، من المحتمل أن ينشأ تعارض أعظم بين حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية، وفي حين أن دعم قطاع خلاق مستقل مهم، فإن تمكين الناس من التعبير عن أفكارهم على الإنترنت مهم بدرجة متساوية. وتحت ظروف معينة، فإن الحاجة إلى هذا الأخير يتجاوز ثقل الأول.

في هذه الأوضاع، يكون لدى مستعملي الإنترنت حاجة قوية لإعادة استعمال مواد بدون ترخيص. يكون المراقبون قد صادقوا عليها في السابق، أو مواد تتوفر فقط في الخارج. فعلى سبيل المثال، بغية تزويد مصدر بديل للمعلومات، قد يضطر المستعملون إلى تبديل موقع عرض القصص الإخبارية، أو أشرطة الفيديو، أو الصور المحمية بحقوق النشر، الذي قد يكون من غير الممكن بخلاف ذلك توفيرها. كما قد يحتاجون أيضاً إلى إعادة تحديد الغرض من المواد الموجودة سابقاً من أجل معالجة مسائل كان من غير الممكن مناقشتها بخلاف ذلك بسبب الرقابة الحكومية.

في المجتمعات القمعية، أصبحت أساليب المحاكاة الساخرة، والنقد الساخر، والكلمات المرمزة، وتلطيف التعابير، والتلميحات المتعلقة بالثقافة الشعبية، تُشكِّل وسائل مسيطرة للتواصل. وتستعمل مواد تبدو لا علاقة لها بالرسالة المنوي إبلاغها أصلاً لخلق تجمعات، وبناء معاني مضمنة، وتزويد تأثيرات عاطفية، ولتجنب الرقابة في نهاية الأمر. بغض النظر عما إذا كان ذلك بمثابة عملية إعادة مزج لقصاصات أشرطة فيديو من أفلام تصوير الغرب الأميركي، أو مزامنة المحتوى مع أغاني الروك أند رول، فقد تحمل المحتويات المعاد تحديد أغراضها في داخلها معاني مخفية غنية تزود تعليقاً اجتماعياً مهماً.

ورغم أننا نميز في بعض الأحيان بين الأعمال التي تُشكِّل مصلحة عامة، مثل القصص الإخبارية، عن تلك التي تُخلق لأغراض تجارية أو للتسلية، لا يساعد عادة هذا النوع من التمييز في بلدان يكون فيها تداول المعلومات محدوداً. ومع أن العديد من منتجات التسلية تكون غير خلافية، وتجارية بدرجة عالية، وعابثة على ما يبدو، فإن من المحتمل مع ذلك أن تحتوي على معلومات سياسية مفيدة.

بالتأكيد ليس من الأمور غير المألوفة العثور على أفلام سينمائية أو برامج تلفزيونية تصور مختلف أشكال الحكم، والحاجة إلى اعتماد المراجعات والتوازنات في الحكومة، أو الفصل بين السلطات في نظام الحكم، أو حماية الحقوق الدستورية والحريات المدنية. وفي حين يكون من المحتمل أن تكون هذه المنتجات قد خلقت لتأمين التسلية، فإنها تزود أيضاً في بعض البلدان نافذة مهمة تطل على العالم الخارجي.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن لكل إنسان أن يكون فناناً مبدعاً. كما أنه ليس من الأمور المثالية أن يفعل ذلك كل فرد، على اعتبار أن بعض الحكومات أساءت معاملة الفنانين

© AP Images/Pablo Martinez Monsivais

الممثل وفنان تسجيل الأغاني تود سميث، اسمه الفني "إل. إل. كول. جي"، يدلي بشهادته في جلسة استماع عقدها مجلس الشيوخ حول الشراكات غير الشرعية للموسيقى على الإنترنت.

والمفكرين المبدعين. في بعض البلدان، فإن إعادة استعمال، أو انتقاء عينات، أو إعادة تحديد الغرض للمواد المستخلصة من الثقافة الشعبية قد تكون أساليب فعالة لأسر اهتمام الناس وخيالهم. ولأن هذه المواد خلقها آخرون وسجلوا براءة حق نشرها، من المحتمل بروز تعارض بين حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية.

فإذا كان نظام حق النشر يخلق توازناً غير ملائم بين هذين الشكلين من الحمايات، سوف تتوفر للمواطنين في بلد قمعي فرص أقل لإعادة استعمال المواد الموجودة بصورة خلاقة. ومع وجود عدد أقل من الطرق الآمنة السياسية للتعبير عن نفسها، سوف يصبح المواطنون أقل تمكناً من الكلام. في نهاية المطاف، سوف تتوفر لهم فرص أقل للمشاركة في المناظرات المدنية، وتنمية الحكم الذاتي الديمقراطي، وتعزيز التنوع الأيديولوجي والتعبيري، وفي النهاية تحقيق أي تغيير سياسي، أو اجتماعي، أو ثقافي. وسوف يتم خنق تطور المجتمع المدني.

إساءات الاستعمال المحتملة لحقوق النشر

استخدمت حماية الملكية الفكرية أحياناً كذريعة لإسكات المعارضين. وحيث تكون المواد التي أعيد استعمالها محمية بحق النشر، تستطيع السلطات السياسية بسهولة الادعاء بانتهاك حقوق النشر بدون الاعتراف بوجود رقابة. حماية حقوق النشر، في حين أنها شرعية بالكامل في سياقات أخرى، استعملت لسوء الحظ في هذا السياق لتوفير الشرعية لأعمال قد تنتهك حقوق الإنسان.

يُشكِّل الرصد المطلوب لمستعملي الإنترنت، اتجاهاً متنامياً ومقلقاً. هنا، تفرض الحكومات على مزودي خدمات الإنترنت تسهيل حماية حقوق النشر من خلال رصد المستعملين، وترشيح محتوى الإنترنت، والاحتفاظ بالبيانات حول نشاطات المشتركين. إن التشابهات بين هذه المتطلبات وتلك المفروضة من أجهزة الرقابة واضحة. ولا ننسى أن تطبيق حقوق النشر في إنجلترا بدأ كأداة سياسية لكبت التغيير والمعارضة.

يمكن أن تكون مراقبة الإنترنت لأغراض حقوق النشر خطرة بنفس درجة خطورة الإشراف على الإنترنت لأغراض الرقابة. فعلى سبيل المثال، تستطيع السلطات السياسية أن تطلب بسهولة من مزودي خدمات الإنترنت تسليم معلومات حول نشاطات مشتركيهم غير الشرعية المحتملة على الإنترنت، مثل انتهاك حقوق النشر. قد تقود هذه المعلومات إلى إلقاء القبض على، أو مضايقة، أو تخويف، أو احتجاز حرية المعارضين بواسطة الإنترنت كما يمكن أن تستعمل أيضاً كأدلة لتزويد الإثباتات على صحة الأحكام بالسجن.

والأسوأ من ذلك، يمكن أن تقود عملية جمع معلومات حول المشتركين إلى ممارسة رقابة ذاتية. فإذا خشي مستعملو الإنترنت من احتمال أن يستعمل المسؤولون المعلومات المحمية لإعادة بناء نشاطات سابقة على الإنترنت، فقد يصبحون أكثر تردداً في مناقشة مسائل حساسة على الإنترنت. وقد تبرز نتيجة ذلك حلقة مفرغة. ليس فقط سوف يتمتع مستعملو الإنترنت بحرية أقل، ولكن سوف تتوفر لهم حوافز أقل للخلق، وهي النتيجة العكسية لحقوق النشر التي كان الهدف تحقيقها.

الحاجة إلى إيجاد توازن صحيح

يمكن أن تصبح حماية الملكية الفكرية وسيلة مفيدة لحرية الإنترنت، ولكنها أيضاً يمكن أن تؤدي إلى الهلاك. لكي تتمكن كل منها من تعزيز الأخرى بصورة مفيدة، يجب تسخير نظام الملكية الفكرية من أجل تعزيز حرية الإنترنت. ففي بلدان حيث يتم تقييد تدفق المعلومات بدرجة صارمة، قد يحتاج التوازن في حقوق النشر إلى تعديلات إضافية لكي تعكس الظروف المحلية التي تكون مختلفة بدرجة هائلة.

يجب على صانعي السياسة، من أجل تعزيز حرية الإنترنت، أن يوجهوا اهتماماً خاصاً إلى التقييدات والاستثناءات لحقوق النشر. فعلى سبيل المثال، يمكنهم إدخال مبدأ الاستعمال المنصف، والدفاع بالمحاكاة الساخرة، والاستثناء للاستعمال التعليمي، أو التقييدات على حقوق التعديل. ويستطيعون أيضاً حصر العقوبات الجنائية على القرصنة على النطاق التجاري، بالمقارنة مع الانتهاك الاعتيادي من قبل مستعملي الإنترنت.

من خلال إدخال إجراءات الموازنة هذه يستطيع صانعو السياسة أن يحولوا النزاع بين حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية إلى فرصة لخلق إجراءات مكملة مفيدة ومتآزرة. وعند دمجها معاً وفق طريقة بناءة، سوف تساعد حرية الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية المواطنين على الاستفادة من القدرات الكاملة للإنترنت. كما يستطيعون أيضاً تأمين الحرية للمبدعين على شبكة الإنترنت ومستعمليها.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

من هو على حق؟
المناظرة حول الرقابة على الإنترنت

سلسلة المناظرة "من هو على حق"، من أرشيف موقع أميركا دوت غوف، تقوم بإشراك خبراء لإستكشاف قضايا مثيرة للجدل بأسلوب المناظرة. تطرق مؤخرا الأستاذان ديريك بامبوار(كلية بروكلين للحقوق) وريتشارد أي إبستين (كلية الحقوق في جامعة شيكاغو) إلى موضوع الرقابة على الإنترنت. فيما يلي مقتطفات من لقائهما.

ديريك بامبوار: نحن نعيش في عالم تُفرض فيه الرقابة والإشراف على الإنترنت بشكل منتشر في كل مكان. لا تواجه شركات التكنولوجيا هذه الأسئلة عند القيام بممارستها الأعمال التجارية في الصين أو مصر أو باكستان، وحسب بل وأيضاً في استراليا والهند. تفرض أميركا على شركات الاتصالات بناء قدرات التنصت ضمن منتجاتها وخدماتها، وعندما يصبح التجسس جزءاً من الوظيفة الأساسية، لنقل انها هاتف الإنترنت، يصبح متاحاً للبلدان أن تمارس التطفل بدرجة أقل تحفظا بكثير من مكتب التحقيقات الفدرالي.

يجب أن نعترف بأن الصين، واستراليا، وإثيوبيا تفعل الشيء نفسه: فهم يقيدون إمكانية الوصول إلى المحتوى على الإنترنت من خلال التكنولوجيا والقانون على حد سواء، ويتجسسون على الاتصالات عبر الإنترنت. وهكذا، فإننا بحاجة إلى وسيلة جديدة لإرشاد الشركات عندما يتخذون القرارات بشأن متى يشاركون في التصفية والإشراف على المواد، لأن ذلك العالم الثنائي- الرقابة أو الحرية - لم يعد له وجود.

ان جوابي على هذا متطرف قليلا: اعتقد ان هناك ظروفا يمكن بموجبها أن تفرض البلدان رقابة على شبكة الإنترنت بصورة مشروعة. (القبول بأن الدول يمكنها التجسس على مواطنيها في بعض الأحيان هو أمر أقل إثارة للجدل، فكل بلد لديه تاريخ طويل قام فيه بذلك). انني اعتبر أن العوامل الرئيسية التي تحدد الشرعية موجودة في العملية التي يصل بموجبها كل بلد إلى القرار لتصفية "الشبكة"، وكيف يحجب على وجه التحديد المحتوى في الممارسة العملية.

ريتشارد إبستين: أنت تقترح بأنه من الصعب معرفة الأسباب الصالحة لقيام الدول بتصفية أنواع مختلفة من محتوى الإنترنت. أنا لست متأكداً ان هذا صحيح. هل لدينا موقف واحد تجاه الصيني الذين يقيد الخطاب السياسي؟ وموقف آخر تجاه الناس في مومباي الذين يحجبون كلام الجماعات الهندوسية المتطرفة فقط؟ وموقف ثالث تجاه الفرنسي الذي يحظر صور

مجموعات مبدأ تفوق البيض؟ وماذا نقول عن قرار نيوزيلندا لحجب المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال؟ ونعم، قرار الولايات المتحدة لحجب الاستخدام غير المصرح به للمواد المحمية بحقوق النشر؟ هذه خمس دول لديها خمسة جوانب مختلفة...

أنت تقترح بأن ننتقل بدلا من ذلك إلى الإجراءات- كيف اتخذت الحكومات هذه القرارات.... أنا لا أوافق. إن حياتي المهنية الدستورية بأسرها كعالم ليبرالي وكلاسيكي جعلتني اقتنع بأنه ينبغي لنا أن نحكم على التشريعات وأعمال الحكومة الأخرى من خلال ما تقوم به. أنا أكثر ثقة انه يمكننا إيجاد المبادئ الصحيحة للنظر إلى حصيلة العملية بدلا من التخمين حول الطرق العديدة التي تتبعها مختلف الدول في وضع قوانينها. لا أرى أي سبب لماذا ينبغي التسامح إزاء قانون سيء يخرج نتيجة إجراءات جيدة. وفي الوقت نفسه لا أرى أي سبب يدعو إلى إدانة القوانين الجيدة التي تنشأ، كما لو عن طريق الصدفة، من عمليات سياسية اقل ديمقراطية.

ديريك بامبوار: منهجيتك مغرية لأنها تنظر إلى الغايات وليس إلى الوسائل. أتشوق لمعرفة المزيد - ما هي القيم التي ينبغي أن نضعها كأولويات في تقييم الرقابة؟ هل تنبع من التفكير الأميركي، أم أنها أكثر عالمية؟ أخشى أن المقارنة التي تستند بشكل واضح إلى القيم الأميركية يمكن أن تواجه مقاومة من اللاعبين الخارجيين الذين نحن بحاجة إلى مساعدتهم. وهناك دول أخرى غالبا ما تتردد في ان تبدو أنها تستسلم للمعايير الأميركية علناً، سواء بسبب التضارب مع قيمها الخاصة أو بسبب خوف حكوماتها من تصويرها كأذناب تابعة. رغم ذلك، فإن المقاربة العالمية تخاطر بأضعاف الالتزامات الجوهرية كثمن لتحقيق الإجماع في الآراء. ان أي مقاربة تقودها أفكار بلد واحد حول المعلومات تبدو غير عملية.

ان القرارات المستندة إلى الموضوع تدعو شركات التكنولوجيا إلى اتخاذ قرارات دقيقة جداً حول ما هي المواد المثيرة للاضطرابات وما هي المواد التي هي ببساطة انتقادية. هل ينبغي على يوتيوب، مثلاً، الاستجابة لمطالب الحكومة الإيرانية لإنزال فيديو إطلاق النار على ندى صالحي آغا سلطان على أساس انه قد يثير الاحتجاجات في هذا البلد؟ من الصعب رسم الخط الفاصل بين المواد المثيرة للاضطرابات والمحتوى الذي ينتقد الحكومة.

اختلف المستوطنون البريطانيون والأميركيون بالتأكيد حول كتابات توماس باين، للأسباب نفسها التي دعت بورما لحظر المعلومات من أونغ سان سو كي والاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية. وهنا، فإن التحليل المستند إلى العملية يمكن ان يوفر قواعد أكثر وضوحا بالنسبة للشركات، ويسمح لها باتخاذ قرارات أسرع وأقل تكلفة (وكذلك، كما نأمل، أفضل). ان الطرق التي تتبعها إيران لاتخاذ قرارات تصفية المحتوى تعسفية، وتفتقر إلى فرص المشاركة، وتفتقر إلى الشفافية، ويتوجب على يوتيوب أن ترفض أي طلب لإنزال شريط الفيديو حول إطلاق النار على ندى دون تردد.

ريتشارد إبستين: أنا أبقى عالمياً بشأن مسائل الأخلاق والآداب. أقنعني تدريبي في القانون الروماني ان العلاقات الاجتماعية العادلة لا تختلف في نواح أساسية عبر مجتمعاتنا. الأمر الذي يختلف هي الإجراءات الشكلية والمؤسسات المستخدمة لتطبيق هذه المبادئ الأساسية. حقق الدستور الأميركي نجاحا نسبيا لأنه يقبل المعايير العالمية لحرمة الملكية والعقود، وهو ما يتطلب سيطرة الحكومة على العدوان والاحتيال. هذه القيم ليست أميركية بامتياز ولكنها موجودة في كل من النظامين الروماني والإنكليزي في جميع أنحاء العالم. ولم يعتبر المؤسسون الأميركيون هذه المبادئ بأنها أميركية بامتياز. كما انهم كانوا سعداء للتعلم والاستعارة من الآخرين.

الحرية على الإنترنت: تقييم عالمي

دانيال كالينغارت وساره كوك

© AP Images/Javier Galeano

كاتب المدونات الإلكترونية الكوبي يواني ماريا ساتشيز كورديرو، أنشأ لنفسه جمهوراً رغم القيود التي تفرضها الحكومة على شبكة الإنترنت.

رغم أن الإنترنت تقدم إلى المواطنين المزيد من الوسائل للتعبير، تؤكد منظمة غير حكومية رائدة ان حكومات عديدة تسعى لتقييد الوصول إلى الإنترنت وإلى المحتوى.

دانيال كالينغارت هو نائب مدير البرامج في منظمة فريدوم هاوس، وهي منظمة لا تبغي الربح تتلقى تمويلاً من وزارة الخارجية، وشركة غوغل، مصادر أخرى، تعمل من أجل تعزيز حرية الإنترنت. تعمل سارة كوك محللة أبحاث متخصصة بالشؤون الآسيوية. وقد خدمت كمحررة مساعدة لمطبوعة عام 2009 بعنوان "الحرية على الإنترنت". يظهر هذا المقال في مطبوعة المجلة الإلكترونية آي جورنال يو أس آيه "تحديد حرية الإنترنت."

مع النمو الهائل في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات الإنترنت خلال السنوات الأخيرة، زادت الإنترنت الفرص لإثراء المناقشات العامة، وكشفت حالات سوء استعمال السلطة، وسهلت الأنشطة لدى المواطنين. كما وفرت حيزاً أكبر للتعبير الحر في حالات البلدان الديمقراطية والبلدان التي تقيد عمل الوسائل الإذاعية والمطبوعة التقليدية. استجابت حكومات عديدة بأن اتخذت إجراءات للسيطرة، والتنظيم والرقابة على محتوى المدونات، ومواقع الإنترنت، والرسائل النصية.

تثير هذه التطورات عدة أسئلة أساسية: ما هي التهديدات الأولية لحرية الإنترنت؟ هل ستوفر الإنترنت الحرية للناس المضطهدين أو هل ستقوي سلطة الأنظمة القمعية التي تتحكم بها؟ هل ان المجتمعات الديمقراطية محصنة من قمع الإنترنت او ان التهديدات لحرية وسائل الإعلام الرقمية أصبحت تبرز هناك أيضاً؟

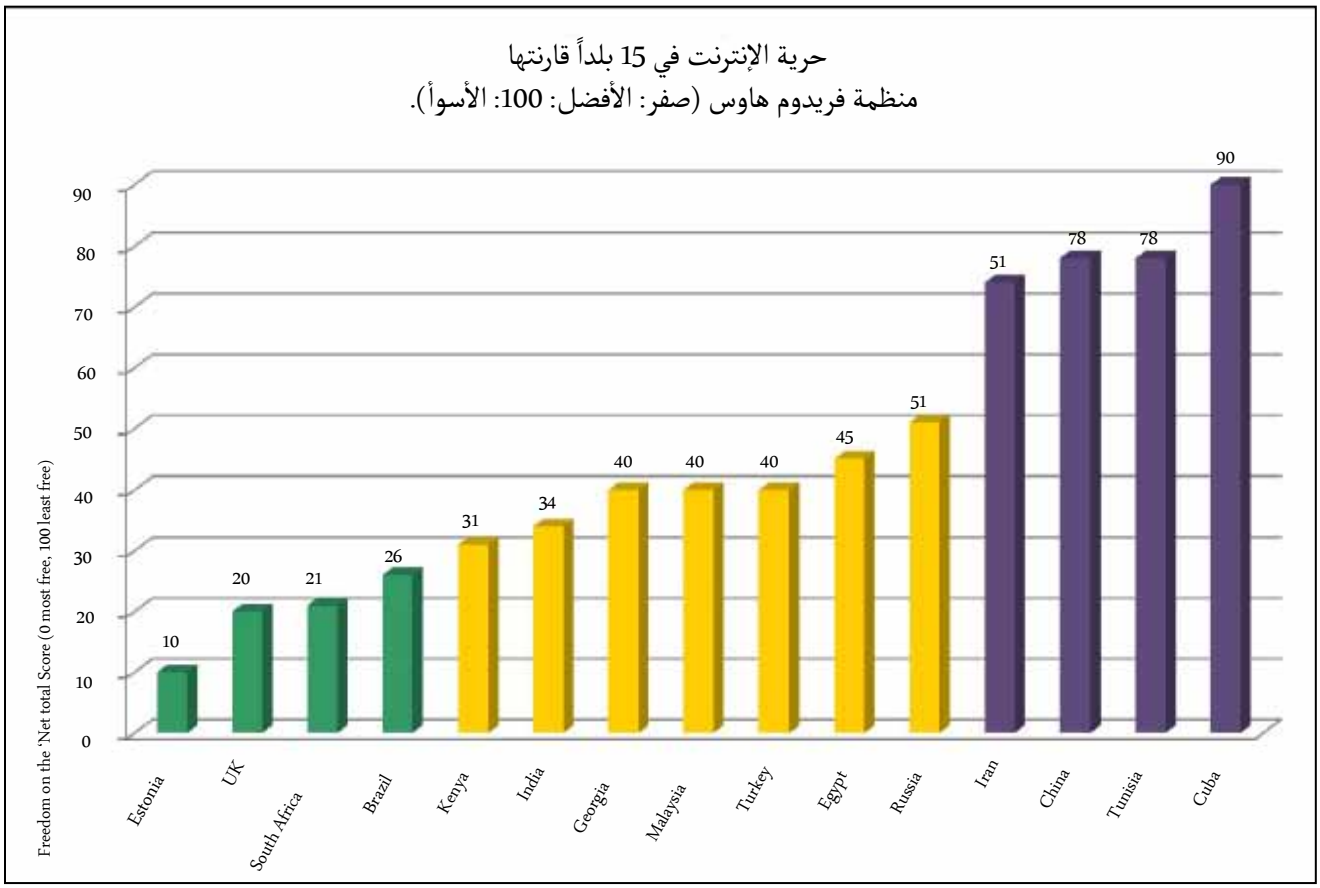

المنظمة الدولية غير الحكومية فريدوم هاوس درست وضع حرية الإنترنت في 15 دولة وقع عليها الاختيار. يمثل العمود باللون الأخضر (إلى أقصى اليسار) وضعية "حرّ"، ويمثل العمود باللون الأصفر وضعية "حرّ جزئياً"، ويمثل العمود باللون الأحمر القاني (إلى أقصى اليمين) وضعية "غير حر" على "مؤشر الحرية على الإنترنت".

استكشفت منظمة فريدوم هاوس هذه الأسئلة في دراسة استقصائية أجرتها عام 2009 بعنوان "الحرية على الإنترنت" صنفت مستويات الحرية على الإنترنت في 15 بلداً موزعين عبر أربع قارات ويغطون نطاقا واسعا من البيئات التنظيمية القومية وتراوح التصنيف من "حرة" إلى "قمعية بدرجة عالية". واستناداً إلى النتائج، تنمو التهديدات الموجهة إلى حرية الإنترنت وتتنوع بموجب منظومة البلدان التي تفرض القيود كما لناحية مدى الأساليب المستعملة.

يدرك الحكام الاستبداديون سلطة الإنترنت ويقلصون تأثيرها بشكل ناشط. عدد قليل من الحكومات القمعية – كتلك الحاكمة في كوبا – يحصر إمكانية الوصول في قسم ضئيل جداً من السكان. فهناك عدد قليل من نقاط الوصول إلى الإنترنت العامة، وتكلفة الخدمة باهظة بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين.

تعزز بنشاط حكومات استبدادية أخرى كتلك الموجودة في الصين، وإيران، وتونس استعمال الإنترنت لتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي، ولكنها تضع أجهزة رقابية واسعة النطاق على وسائل الإعلام الرقمية لمنع استعمالها من جانب منتقدي الحكومة. تحتفظ أنظمة الحكم هذه بأنظمة واسعة متعددة الطبقات من الرقابة والإشراف لخنق المعارضة على الإنترنت أو لمنع كشف حالات الفساد الرسمي. وهي تضع حدوداً متشددة على المحتوى الذي يستطيع المواطنون الوصول إليه، أو نشره على الإنترنت، أو نقله عبر الهواتف الخليوية. الإشراف على الإنترنت والاتصالات بواسطة الهواتف النقالة عملية واسعة الانتشار ويتعرض المواطنون الذين ينتقدون الحكومة إلى المضايقات، والسجن، والتعذيب.

في الأماكن الأقل قمعية، في مصر على سبيل المثال، وماليزيا، وروسيا برزت الإنترنت كملجأ آمن للكلام الحر نسبياً عبر بيئات وسائل إعلامية تكون مقيدة بخلاف ذلك. ومع ذلك، فالحيز المتوفر للكلام الحر أخذ في التقلص ببطء مع تصميم الحكومات لأساليب ماكرة للتلاعب بالمحادثات على الإنترنت وتطبيقها لقوانين أمنية غامضة بصورة متعمدة من أجل تخويف وسجن منتقدي أعمالها. يقود هذا التخويف إلى قيام الصحفيين والمعلقين الموصولين بالإنترنت باعتماد الرقابة الذاتية.

وحتى في البلدان الأكثر ديمقراطية – كالمملكة المتحدة، والبرازيل، وتركيا- تقوّض حرية الإنترنت بصورة متزايدة بسبب المضايقات القانونية، إجراءات تصفية غير شفافة، وتوسيع نطاق الإشراف.

موقع الشبكة 2.0 أو الجيل الثاني من تصاميم الإنترنت

فبالقدر الذي نما به عدد مستعملي الإنترنت بصورة هائلة منذ عام 2000، مكّن الجيل الثاني من تصاميم الإنترنت وبروز شبكات اجتماعية على الإنترنت المستعملين العاديين من إنتاج ونشر المعلومات. وحيث تنقل وسائل الإعلام التقليدية الأنباء بصورة عمودية إلى عامة الناس، تنشر تطبيقات موقع الجيل الثاني من تصاميم الإنترنت المعلومات بصورة أفقية، وبذلك أثّرت بعمق على الطريقة التي نتواصل بموجبها ببعضنا البعض.

أصبح عشرات الملايين من المواطنين العاديين حول العالم ناشرين وموزعين راضين عن عملهم. يكتبون مجلات على الإنترنت، ينتجون أفلام فيديو، يحققون في مسائل حساسة، ويعلقون على مواضيع سياسية واجتماعية، ومواضيع أخرى. في بيئات مقيدة لوسائل الإعلام يقف المدونون في أحيان كثيرة في واجهة الجهود لتعزيز روابط التعبير الحر، لا تعزز تطبيقات الجيل الثاني من الإنترنت التعبير المستقل فحسب بل وأيضاً حرية الاجتماع. إنها تساعد في المحادثات والتفاعلات بين الأفراد بغض النظر عن الموقع المادي الموجودين فيه. يبنون مجتمعات أهلية على الإنترنت مكونة من مواطنين لهم مصالح مشتركة ويجعلون من الممكن الانتشار السريع للمعلومات، مثل تحديثات الأنباء، او الدعوات للعمل والتحرك النشط (بشأن موضوع ما). هكذا تستعمل وسائل الإعلام الرقمية بصورة واسعة لتعزيز أعمال أنشطة المناصرة المدنية. ففي كينيا أطلق ناشطون مبادرة سميت "أشاهدي" خلال انفجار دوامة العنف التي أعقبت الانتخابات عام 2007. تفهرس هذه المبادرة الأحداث باستعمال رسائل يبعث بها مواطنون عاديون عبر هواتفهم النقالة ويسجلونها على خريطة لتعقب الأحداث الجارية تدريجياً. نشر هذا البرنامج منذ ذلك الوقت مرة أخرى في سياق أحداث مضطربة اخرى: الانتخابات في الهند، القتال في غزة، وأعمال الإغاثة مثل الهزة الأرضية التي ضربت هايتي.

نتيجة تشكيلها الأفقي، تزود شبكة الإنترنت عادة حيزاً اعظم للتعبير الحر عن ما تزوده وسائل الإعلام التقليدية. حصلت كافة البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية في نشرة "الحرية على شبكة الإنترنت"، باستثناء بلد واحد، على تقييم اعلى لحرية الإنترنت من الحرية الإجمالية لوسائل الإعلام، حسب قياسها وفق نفس المقياس من خلال عملية استقصاء "حرية الصحافة" الذي أجرته فريدوم هاوس. وكان الاختلاف في التصنيفات بالنسبة لحرية الإنترنت وحرية وسائل الإعلام التقليدية اكثر بروزاً بين الدول المصنفة "حرة جزئياً".

الكبت من نوع الجيل الثاني

الطبيعة الأفقية للإنترنت تمكن في نفس الوقت المواطنين بطرق لا تستطيع وسائل الإعلام التقليدية تأمينها وتجعل تدفق المعلومات اكثر صعوبة للسيطرة عليها. وبغض النظر عن

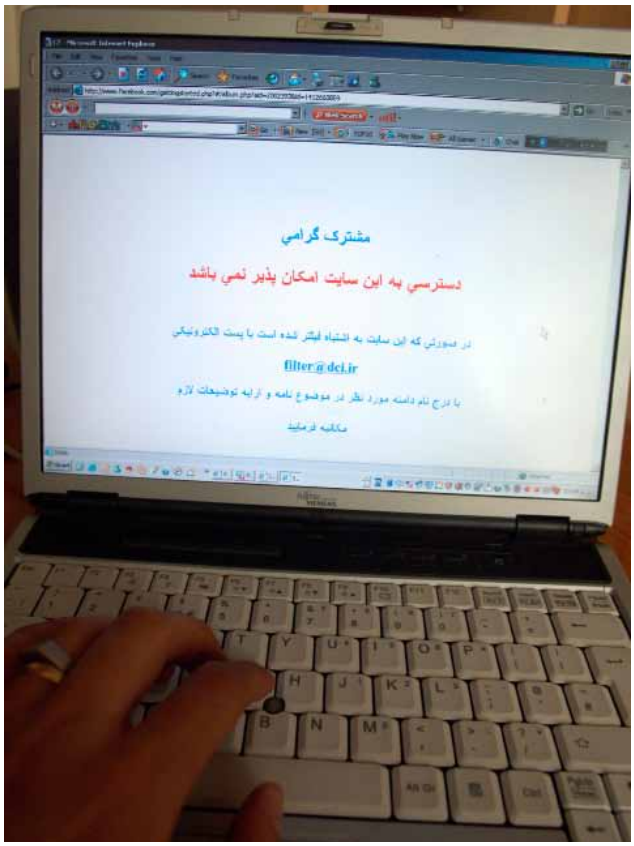

ATTA KENARE/AFP/Getty Images

إيران هي من بين الدول الأقل حرية لناحية سياسة الإنترنت. في أيار/مايو 2009 شاهد المستعملون رسالة بالفارسية تقول "الوصول إلى الموقع غير ممكن".

ذلك، تحاول الحكومات الاستبدادية تقييد الاتصال الأفقي وإعاقة انتشار المحتوى الذي ينتج محلياً والذي تجده غير مرغوب فيه. ومع ان الهدف الأولي هو إسكات النقاد المحليين ومنع قيام بدائل سياسية فإن وسائل المراقبة المفروضة التي تنفذ هذا العمل هي بالضرورة أكثر اقتحامية وتطفلا وتؤثر بصورة مباشرة على أعداد أكبر من الناس من تأثير القيود المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية.

طورت عدة بلدان منظومة من أساليب الرقابة والإشراف لتقليص حرية الإنترنت:

إمكانية الوصول إلى تطبيقات شبكة الجيل الثاني مثل، فيس بوك ويو تيوب، يمكن منعها بصورة دائمة او مؤقتة. تُفرض هذه العقبات في أحيان كثيرة حول أحداث معينة، كما فعلت الحكومة الصينية خلال اضطرابات عام 2009 في زينغيانغ. ومنعت بورما كافة إمكانيات الوصول إلى شبكة الإنترنت العالمية لعدة أيام عام 2007 في أعقاب الإجراءات الصارمة العنيفة التي اتخذت ضد المظاهرات السلمية في "ثورة الزعفران". وتمنع إيران مستعملي الإنترنت في منازلهم ومقاهي الإنترنت من استعمال البث عبر الموجة العريضة.

التصفية التقنية على مستوى مزودي خدمات الإنترنت (ISP) تمنع الوصول إلى مواد معينة على الإنترنت او إلى

مواقع الشبكة. وحيث تستعمل بشكل أوسع اكثر "تطمس" المرشحات بفعالية مصفوفة عريضة من المعلومات. تستطيع المرشحات ان تستهدف كلمات رئيسية ولا سيما عناوين الشبكة او أسماء مناطق بكاملها. واستناداً إلى "مبادرة الشبكة المفتوحة"، يقوم 25 بلداً على الأقل بعمليات ترشيح فنية للإنترنت وفق سعة معينة.

يرصد القائمون من البشر على عمليات الرقابة ويزيلون يدوياً مراكز المدونات. ويغلقون منتديات المحادثات على الإنترنت التي تعالج مواضيع محرمة، مثل حقوق الإنسان، والانتهاكات، وانتقاد الشخصيات السياسية، او الفساد الرسمي. تلجأ السلطات في روسيا وأماكن أخرى إلى طريقة المكالمات الهاتفية من خلف الكواليس للضغط على المدونين ومستضيفي مواقع الشبكات من أجل إلغاء محتوى معين.

وبدلاً من الاعتماد الكامل على التدخل المباشر من جانب وكالات حكومية، تلجأ بعض الأنظمة الحكومية بصورة متزايدة إلى "تفويض" مسائل الرقابة والإشراف إلى شركات خاصة خارجية – وإلى مزودي خدمات الإنترنت، وشركات استضافة المدونات، ومقاهي الفضاء الإلكتروني، ومشغلي الهواتف النقالة. وتتعرض الشركات إلى فرض غرامات عليها او إلى فقدانها ترخيص العمل الممنوح لها في حال تخلفت عن ترشيح المحتوى السياسي، أو رصد نشاط الإنترنت، او جمع البيانات حول مستعملي الإنترنت. يفرض على المستعملين تسجيل أسمائهم مع مزود لخدمات الإنترنت عندما يشترون رخصة استعمال الإنترنت في منزلهم او في مكان عملهم كي لا يتمكنوا من العمل على الإنترنت بصورة مجهولة الاسم.

يستعمل عدد من الحكومات معلقين سريين، مدفوعي الأجر، مؤيدين للحكومة او مواقع على الإنترنت تمولها الدولة للتأثير على المحادثات على الإنترنت. تستعمل الحكومة الصينية حوالي 250 الف أو أكثر من المعلقين الذين يعرفون باسم "فريق 50 سنتاً" والذي حسب ما تؤكده التقارير يتلقون مبلغ 50 سنتاً صينياً عن كل موقع مؤيد للحكومة يديرونه.

تستعمل الحكومات الاستبدادية القوانين العامة المتعلقة بالإهانة، والإلحاد، وتسريب أسرار الدولة وغير ذلك لمعاقبة المعارضين على الإنترنت. تقاضي كوبا الصحفيين الموصولين بالإنترنت بموجب تهم عامة مثل كونهم يمثلون "خطراً اجتماعياً مسبقاً لارتكاب جناية". أصدرت الصين اكثر من 80 مرسوماً يعالج بصورة خاصة مسائل ترتبط بالإنترنت وتفرض أقصى عقوبات الحكم بالسجن التي تفرض في العالم لانتهاكات الاتصال بالإنترنت تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات. جرى عدد كبير من المحاكمات أيضاً في تونس، وإيران، وسوريا، ومصر، وماليزيا حيث تم اللجوء بصورة متكررة جداً إلى القوانين المتعلقة بإهانة رئيس الدولة او الإسلام. واستناداً إلى لجنة حماية الصحفيين فقد تجاوز عدد الصحفيين على الإنترنت الذين ألقي بهم في السجون في عام 2008 للمرة الأولى عدد الصحفيين التقليديين الذين سجنوا في ذلك العام وذلك اما من خلال محاكمات قانونية او السجن لسبب خارج عن القوانين.

يواجه كتاب المدونات الإلكترونية والصحفيون الذين يكتبون تقاريرهم على الإنترنت، في حال تجنبوا رميهم في السجون، عمليات تخويف تشمل مراقبتهم على مدار الساعة، ومضايقاتهم، واحتجازهم بصورة اعتباطية، وحتى التعذيب. تسمح مصر بوجود بيئة للإنترنت مفتوحة نسبياً ولكنها تستهدف بضعة أفراد بارزين ليكونوا قدوة لما يمكن ان يتوقعه آخرون ولخلق تأثير مخيف على نظرائهم.

تتعرض المدونات ومواقع الشبكات لاعتداء واختراقات أو لهجمات مكثفة تتسبب في الحرمان من الوصول إلى الخدمة، مما يترتب على إبطال عمل المواقع أو إغلاقها. فعلى سبيل المثال، في الذكرى الأولى لثورة الزعفران في بورما أصبحت مواقع الويب للأنباء المستقلة التي يتم استضافتها في تايلندا مثل "اراوادي"، و"نيو ايرا" أهدافاً للهجمات عبر الفضاء الإلكتروني.

تستخدم المجموعة الكاملة من الأساليب القمعية للسيطرة على الإنترنت والتحكم فيها في البيئات المقيّدة أكثر، على سبيل المثال الصين، وإيران، وتونس التي صنفتها دراسة منظمة فريدوم هاوس على أنها "غير حرة". طورت هذه البلدان أنظمة متعددة الطبقات، ومعقدة لمراقبة التدفق الحر للمعلومات على الإنترنت.

> في عام 2008 تجاوز عدد الصحفيين العاملين عبر الإنترنت الذين تم سجنهم عدد الصحفيين التقليديين ، وذلك إما بسبب المقاضاة القانونية او التوقيف الخارج عن نطاق القانون.

تسمح بلدان أخرى كمصر، وماليزيا، وروسيا بحرية كبيرة للإنترنت ولكن يبدو انها تتجه صوب تطبيق وسائل سيطرة أعظم. إنها تشجع الوصول الموسع إلى الإنترنت وتمنع مباشرة بصورة نادرة التعبير على الإنترنت رغم القيود الشديدة التي تفرضها على وسائل الإعلام التقليدية. ومع ذلك، فإنها تمارس تأثيراً حكومياً اشد براعة على المحتوى، من خلال التلاعب المتفاعل او ممارسة الضغط من خلف الكواليس، وقمع محاولات المواطنين لجمع قواهم على خط الإنترنت، وفرض عقوبات صارمة على منتقديها على الإنترنت. تصنف منظمة فريدوم هاوس هذه البلدان على انها "حرة جزئياً".

حرية الإنترنت والقيود المفروضة في الحالات الديمقراطية

البلدان التي صنفت على انها "حرة" في دراسة "الحرية على الإنترنت". شملت استونيا (الأفضل أداءاً في العينة التجريبية)، والمملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا، والبرازيل. توجد في هذه البلدان بيئة مفتوحة بوجه عام أمام وسائل الإعلام الجديدة مع وجود عوائق قليلة او عدم وجود عوائق حكومية على الإطلاق أمام إمكانية الوصول، ومستوى منخفض من

مراقبة المحتوى، وانتهاكات قليلة العدد لحقوق المستعملين. وأظهرت المواقع الديمقراطية أيضاً القدرة على "التصحيح الذاتي" اثر تنديدات علنية للتقييدات المفروضة على حرية الإنترنت. وفي تركيا أطلقت في البرلمان عملية استجواب حول ممارسات الإشراف التي تتبعها وكالات فرض تطبيق القانون اثر الكشف عن سلسلة من الفضائح.

وحتى ضمن هذه البيئات الحرة نسبياً فقد برزت مجالات تثير الهواجس ودواعي القلق.

ففي البرازيل، تُشكِّل الأحكام القضائية التي تفضي إلى الرقابة على المحتوى تهديداً متعاظماً، حيث تم منع عرض يوتيوب بصورة متكررة هناك وفي تركيا. في هذه الأثناء، تؤخذ قرارات فرض الرقابة في دول كالمملكة المتحدة او تركيا مع غياب خطير للشفافية، وحتى ولو كانت المعلومات المستهدفة هي كميات ضئيلة مبدئياً ذات محتوى محدد بدقة كالتصوير الإباحي الذي يطال الأطفال. انعدام وجود لوائح عامة لمواقع الإنترنت الممنوعة او فرصة استئناف قرارات فرض الرقابة يترتب عليهما خطر انتشار فرض القيود على المعلومات السياسية والاجتماعية الهامة.

المواطنون يقاومون بالرد

رغم المدى المتعاظم من التهديدات وأساليب المراقبة، فإن المواطنين الذين يعملون حتى في بيئات الإنترنت التي تخضع لقيود صارمة يجدون طرقاً خلاقة لإنتاج ونشر المعلومات. ففي كوبا مثلاً، حيث تطبق وسائل مراقبة متشددة على إمكانية الوصول يتبادل المواطنون محتوى الإنترنت المسجل خارج الخط وفي أحيان كثيرة من خلال جهاز التوصيل المتسلسل العام (USB)، وهي ظاهرة تسمى "سنيكرنيتس" أي المتسلل الإلكتروني. وفي الصين، استعمل المضطهدون من أبنا التبت والمسلمون من طائف الويغور، وأتباع الجماعة التي تمارس رياضة فالون غونغ، وسائل الإعلام الرقمية للإرسال إلى الخارج وثائق تثبت حالات التعذيب، بينما تتحدى محلياً الدعاية التي يقوم بها الحزب الشيوعي عبر المدونات وأشرطة الفيديو المدمجة السرية. وفي تونس تناقش، المدونة "نورمال لاند" السياسات التونسية باستعمال بلد افتراضي يحكمه قائد افتراضي مع تفويض مواقع حكومية مختلفة إلى مدونين محليين آخرين.

تمكن المواطنون أيضاً من استعمال الإنترنت وأجهزة الهاتف النقالة للقيام بأنشطة ضد الرقابة بحد ذاتها. ففي عام 2009، نظم مواطنون صينيون من مستخدمي الإنترنت مقاومة موصولة بالإنترنت ضد قرار إدخال برنامج كمبيوتر للرقابة يعرف باسم "غرين دام يوث اسكورت". وقد أقنعت الانتقادات الداخلية – المعبر عنه من خلال أدوات ربط شبكي اجتماعي والالتماسات على الإنترنت – إلى جانب الضغط الأجنبي الحكومة الصينية بالعدول عن استخدام البرنامج "غرين دام" على نطاق واسع.

التداعيات السياسية الأوسع للنشاط الموصول بالإنترنت مثيرة للاهتمام على وجه الخصوص في بيئات الإنترنت "الحرة جزئياً". ففي مصر، جذبت مجموعة فيس بوك المسماة "البرادعي للرئاسة" اكثر من 235 الف عضو خلال خمسة اشهر تقريباً وقادت أحزاب المعارضة في ماليزيا جزءاً كبيراً من حملاتها للانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس 2009 من خلال وسائل الإعلام الرقمية – شملت المدونات، ويوتيوب، وخدمات الرسائل القصيرة (SMS) على الهواتف النقالة التي ساهمت في تحقيق مكاسب عند صناديق الاقتراع لم يسبق لها مثيل.

الخلاصة

تَعد تكنولوجيات وسائل الإعلام الرقمية بتدفق محسن للمعلومات، بمشاركة مدنية معززة ونشاط مدني معزز. وفي نهاية المطاف، بحرية اعظم ونوعية افضل للحياة. ومع ذلك، توثق الدراسة الرائدة "الحرية على الإنترنت" بشكل واسع انه ليس بالإمكان اعتبار هذه الإمكانية بمثابة تحصيل حاصل. ومع بدء منظمة فريدوم هاوس بإعداد نسخة ثانية للدراسة تشمل 37 بلداً لإطلاقها عام 2011، اصبح هذا الأمر اكثر وضوحاً. فمن كازاخستان وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) إلى استراليا جرى التصديق على قوانين جديدة تفرض قيودا، او أنه يتم البحث فيها.

وتشكل الجهود النشطة من جانب مواطني الإنترنت ومناصريهم في البلدان الديمقراطية استجابة ضرورية تجاه تلك القيود وسواها من القيود المفروضة على حرية الإنترنت. ففي عالم رقمي يتغير بسرعة، يجب على أنصار التعبير الحر ان يبادروا للدفاع عن الحرية على الإنترنت وتحقيق تقدمها.

الهواتف تعزز إمكانية الوصول إلى الإنترنت لمواطني جنوب أفريقيا

© AP Images/Denis Farrell

في حملة أطلقتها مؤسسة نلسون مانديلا الخيرية أصبح بإمكان مستخدمي الهاتف الخليوي عبر العالم ان يرسلوا تهنئتهم إليه بمناسبة عيد مولده

استناداً إلى استطلاع أجرته منظمة "حرية استخدام الإنترنت"، يتمتع مواطنو جنوب أفريقيا بدرجة عالية من الحرية الإعلامية الرقمية. في العام 2008، تمكن 9.5 مليون مواطن من جنوب أفريقيا من الوصول إلى الإنترنت عبر الهواتف الجوالة، وهو عدد يتجاوز بمقدار ضئيل ضعف عدد الذين يتصلون بالإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر.

تشكل التكلفة السبب الرئيسي الذي يجعل مواطني جنوب أفريقيا يستعملون هواتفهم للوصول إلى الإنترنت. تؤمن الاشتراكات في نظام الهاتف الجوال إمكانية الوصول إلى الإنترنت مقابل دفع بعض ادنى الرسوم في العالم لهذه الخدمة. تزود عدة شركات في جنوب أفريقيا خدمة الإنترنت بواسطة الهاتف الجوال بينما تزود شركة واحدة فقط خدمة إنترنت عبر الخط الثابت. تقول دراسة أجرتها مؤسسة فريدوم هاوس انه مع وصول العدد الإجمالي للمشتركين في نظام الهاتف الجوال إلى 45 مليون نسمة تقريباً، من المحتمل ان تستمر الاتصالات على الإنترنت عبر الهواتف الجوالة في التفوق على الاتصالات على الإنترنت عبر النطاق العريض. وتعمل عدة عوامل مختلفة على زيادة المنافسة في الوصول عبر النطاق العريض في المستقبل القريب، وقد يؤدي ذلك إلى خفض تكاليف تشغيل الخط الثابت.

لم تفرض الحكومة قيوداً للوصول إلى الإنترنت، ولا تشير أية أنباء إلى ان السلطات تستعمل الرقابة على البنية التحتية للإنترنت للحد من إمكانية الاتصال. واستناداً إلى بحث أجرته مؤسسة فريدوم هاوس، تعمل اللجنة الأفريقية الجنوبية التي تنظم هذه الصناعة باستقلالية ذاتية. الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت كما مجموعات أخرى ذات صلة بالإنترنت هي ذاتية التنظيم ونشطة إلى حدٍ كبير في إقناع الحكومة لإصدار تشريعات افضل. يستطيع الأفراد والمجموعات الانخراط في التعبير السلمي عن وجهات نظرهم باستعمال البريد الإلكتروني، الرسائل الفورية، غرف الدردشة، والمدونات. وموقع يوتيوب لمشاهدة أفلام الفيديو والفايسبوك وخدمات استضافة المدونات الدولية متوفرة جميعا مجاناً.

ويخلص تقرير مؤسسة فريدوم هاوس إلى القول بأن هيمنة اللغة الإنجليزية على الإنترنت تعمل كعائق دائم أمام المستعملين المحتملين الأفريقيين الجنوبيين الذين يتحدثون فقط بلهجات محلية.

تستند هذه الخلاصة إلى الاستنتاجات الأصلية التي وردت في تقرير عام 2009 أصدرته مؤسسة فريدوم هاوس بعنوان: "حرية استخدام الإنترنت: تقييم عالمي للإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية."

أرقام المعلومات البايتية

هناك نسبة تبلغ 65 بالمئة من السكان في الدول المتطورة ونسبة تبلغ 18 بالمئة من السكان في البلدان النامية في العالم يستخدمون الإنترنت.

استونيا تصبح "إي- ستونيًا" (استونيا الإلكترونية)

استناداً إلى عملية استقصاء أجرتها منظمة فريدوم هاوس حول حرية الإنترنت، تصنف استونيا بين أكثر البلدان الموصولة بشبكة الاتصالات والمتطورة تكنولوجيًا في العالم كما تتمتع بمستويات عالية من المعرفة بالكمبيوتر والربط بشبكة الانترنت. ويعود الفضل في المكانة التي تبوأتها هذه الدولة المطلة على بحر البلطيق "باعتبارها بلدا متقدما إلكترونيا" إلى مبادرة نفذتها الحكومة لتهيئة استونيا للانضمام إلى الاقتصاد العالمي بعد حصولها على الاستقلال في أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت والهواتف الجوالة في استونيا بسرعة خلال السنوات الخمس عشر الماضية. حيث يستخدم ثلثا السكان، البالغ عددهم حوالي 852 ألف نسمة، شبكة الإنترنت بشكل منتظم، و58 بالمئة من العائلات موصولة بالإنترنت، و90 بالمئة من هؤلاء موصولون بالنطاق العريض. تدعم البلاد عدداً أكبر من حسابات الهواتف الجوالة– حوالي مليونين – من العدد الإجمالي للسكان فيها. عملت الحكومة أيضاً بصورة نشطة على توسيع توفر إمكانية الاتصال اللاسلكي عبر النطاق العريض وجعل ذلك متاحا للاستعمال من قبل عامة الناس في المقاهي، والفنادق، والنزلات وحتى في محطات بيع المحروقات.

يستعمل مواطنو استونيا الإنترنت للقيام بنشاطات عديدة تشمل محركات البحث، البريد الإلكتروني، وسائل الإعلام المحلية الموصولة بالإنترنت، بوابات الأنباء، مواقع الشبكات الاجتماعية، الرسائل الفورية، وحلول الاتصالات الصوتية عبر الإنترنت. بصورة إضافية، تستعمل نسبة 83 بالمئة من السكان الإنترنت لإجراء المعاملات المصرفية على الإنترنت، وتشكل استونيا ثاني أعلى نسبة في الاتحاد الأوروبي.

القيود على محتوى الإنترنت والاتصالات في استونيا هي من بين الأدنى مستوى في العالم. لدى استونيا قوانين شاملة حول الخصوصية، وقد أمرت المحاكم في استونيا بإلغاء تعليقات غير لائقة نشرت في مقالات على الإنترنت. بصورة عامة، يجري إعلام المستخدمين بسياسة الخصوصية لبوابات وسائل الإعلام المتعلقة بنشر التعليقات ويتوقع منهم اتباع هذه التعليمات.

كان التهديد الأكثر خطورة على حرية الإنترنت في البلاد خلال السنوات الأخيرة حصول موجة من الهجمات عبر الفضاء الإلكتروني ضد البنية التحتية للاتصالات في استونيا خلال ربيع العام 2007. إذ أسفرت، في ذلك الوقت، سلسلة من هجمات عن "الرفض المكرّس للخدمات" على مواقع الإنترنت الحكومية كافة، وعلى اكبر مصرف في استونيا، وعلى مواقع الإنترنت لعدة صحف يومية. لكن في أعقاب الهجمات برزت استونيا كقائدة عالمية في أمن الفضاء الإلكتروني، وأنشأت مركزاً للدفاع التعاوني عن الفضاء الإلكتروني التابع لحلف الناتو من اجل توفير الدعم لحماية الفضاء الإلكتروني لكافة الدول الأعضاء في الحلف.

استند هذا الملخص إلى نتائج أصلية أخذت من تقرير "الحرية على الإنترنت: تقييم عالمي للإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية"، الذي أصدرته منظمة فريدوم هاوس عام 2009.

أرقام المعلومات البايتية

انخفضت تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات بالمتوسط بنسبة 15 بالمئة بين عامي 2008 و2009 في 161 دولة حسب ما أظهرته عملية استقصاء أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU).

لا تلم حامل الرسالة
مسؤولية الوسيط وحماية منصات الإنترنت

سينتيا وونغ

© AP Images/Richard Vogel

حماية "المزودين" الوسطاء مثل يوتيوب من المسؤولية القانونية تسمح بحرية وبإبداع أكبر على الإنترنت.

تحميل مقدمي خدمات الإنترنت مسؤولية المواد المسيئة التي ينشرها زبائنهم يمكن أن يبطئ الابتكار والتوسّع في تكنولوجيات الاتصالات.

وونغ هي زميلة كرسي رون بليسر ومحامية تعمل لدى مركز الديمقراطية والتكنولوجيا (CDT)، وهي منظمة تدافع عن المصلحة العامة تكرس جهودها لإبقاء الإنترنت مفتوحة، ومبتكرة، وحرة. تساعد السيدة وونغ في قيادة وعمل مركز الديمقراطية والتكنولوجيا في مجال حرية الإنترنت العالمية. يظهر هذا المقال في مطبوعة المجلة الإلكترونية آي جورنال يو أس آيه "تحديد حرية الإنترنت."

عندما وجدت محكمة إيطالية أن غوغل تتحمل المسؤولية عن شريط فيديو نشره طرف ثالث في أحد مواقع شركة الإنترنت العملاقة، وفّرت بذلك مثالاً مذهلاً عن مسؤولية الوسيط. شركة غوغل، مضيفة المنصة، كانت الوسيط بين مبتكر المحتوى الذي أعد شريط الفيديو ومستهلكي المحتوى الذين شاهدوه. يشمل الوسطاء الآخرون مقدمي خدمات الإنترنت، ومنصات التجارة الإلكترونية، ومنصات الشبكات الاجتماعية مثل أوركوت، فيس بوك، ويوتيوب. تؤمن هذه الخدمات منتديات مفتوحة ثمينة للمحتوى الذي يعده المستخدم، وكثيراً ما تكون مجانية وتحتاج إلى قدر ضئيل من المعرفة الفنية لاستعمالها.

تعني الطبيعة المفتوحة لهذه الخدمات أيضاً انه يمكن استعمالها للأغراض الشريرة وللأغراض الحسنة. والحكومات التي ترغب في وضع رقابة على التعبير الحر أو معالجة السلوك المؤذي على شبكة الإنترنت العالمية تسعى في أحيان كثيرة إلى ممارسة الضغط، والتخويف، أو تعمد بصورة ماكرة أكثر، إلى تحميل وسطاء الإنترنت مسؤولية قانونية عن المحتوى الذي ينشره طرف ثالث. وتتمثل إحدى الطرق لمنع مواطن من نشر

أشرطة فيديو حول المعارضة السياسية في تحميل اليوتيوب المسؤولية عن المواد التي ينشرها المستخدمون.

لا تكون مبادئ العدالة بشأن مسؤولية الوسيط في أحيان كثيرة بمثل هذه البساطة. ففي بعض الأحيان تحاول حتى حكومات ذات نوايا حسنة أن تقيد السلوك الذي يعتقد المجتمع بإجماع عميق في دولة معينة انه سلوك خاطئ: الفحش، تشويه السمعة، الكلام المعبر عن الكراهية، انتهاكات الخصوصية (كما هو الحال في قضية غوغل وإيطاليا) أو النشاط الإجرامي. يرى المرء فوراً لماذا توفر هذه التقنية بديلاً جذاباً: ففي كثير من الأحيان يكون الوسيط كبيراً وتسهل معرفة هويته في حين يمكن أن يكون من الصعب معرفة مستخدمي الإنترنت الأفراد ويكونون أحياناً موجودين خارج نطاق السلطات القضائية لحكومة معينة (رغم ان ذلك لا ينطبق على قضية إيطاليا).

ومهما كان سبب سماح الحكومة بتحميل المسؤولية إلى الوسيط، فإن الضرر الكبير الواقع على تدفق المعلومات وعلى نمو الإنترنت الذي يتبعه يتجاوز الفوائد الملحوظة. أولاً، إن الحد من حرية التعبير أمر محتوم. فعلى سبيل المثال، قد ترغب إحدى منصات الشبكات الاجتماعية التي يمكن تحميلها المسؤولية عن الأضرار المالية عندما يقوم طرف ثالث بنشر محتوى يعترض عليه البعض، في التدقيق في المحتوى قبل نشره. يخطئ الوسطاء على سبيل الحذر إذا قرروا ما يجوز للمستعملين نشره ولا سيما عندما تكون القوانين التي تحدد "المحتوى غير القانوني" غامضة أو واسعة النطاق أكثر من اللزوم، أو حيث يكون الخطاب غير مستحب شعبياً. سوف تكون إزالة المحتوى موضوع النزاع عملاً أكثر أماناً من تحدي طلب إزالته أمام المحاكم. في حالات عديدة يكون مجرد الحجم الكبير والكلفة المترافقة مع تنفيذ هذه المهمة اكبر بكثير مما تستطيع منصات عديدة تحملها ولا يمكنها تقديم خدماتها على الإطلاق.

ثانياً، مسؤولية الوسيط تعطل التدفق الحر للمعلومات والخدمات على الإنترنت وبذلك تخنق الابتكار الخلاق والتنمية الاقتصادية. وينخفض احتمال قيام الشركات بالاستثمار في تكنولوجيات قد تعرضها للمسؤولية. وقد لا يتمكن العالم أبداً من رؤية برامج الغد المماثلة لتويتر، وإي باي، أو غيرها من الشركات الناشئة التي تحمل الوعد بتخفيض الأسعار وربط الأسواق العالمية بشكل أفضل، أو مبادرات جديدة قد تزيد من إمكانية الوصول إلى موارد تعليمية، أو بطرق أخرى تحفز تنمية اقتصادية أكثر اتساعاً، وعمقاً، وعدلاً.

الطرق المتبعة تجاه مسؤولية الوسيط

لقد برز إجماع مبكر حول السياسة المتعلقة بمسألة العدالة في مسؤولية الوسيط في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي الولايات المتحدة يعالج قانونان هذه الهواجس. يحصّن عموماً البند 230 من قانون الاتصالات الوسطاء من مجموعة مختلفة من المطالبات الناجمة عن المحتوى الذي ينشره طرف ثالث، ومن بينها: الإهمال، تشويه السمعة، وانتهاكات قوانين الحقوق المدنية والقوانين الجنائية للولايات. ويمنح البند 512 من قانون حقوق النشر في الألفية الرقمية مقدمي خدمات الإنترنت "ملاذاً آمناً" من المسؤولية في حال استوفوا معايير معينة تشمل إزالة المواد المنتهكة عندما يبلغهم بوجودها صاحب حق النشر، والمعروفة بنظام "الإشعار والشطب".

يحمي الاتحاد الأوروبي وبصورة مماثلة عدة أنواع من الوسطاء من مجموعة من المطالبات: "القنوات المحضة" للمعلومات، خدمات "الاختزان" التي تقدم تخزيناً مؤقتاً للبيانات لتسهيل نقلها اللاحق، وخدمات "الاستضافة" التي تزيل بسرعة المحتوى غير القانوني عندما تعلم بوجوده. ولأن سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تلزم بوجه عام الوسطاء بمراقبة المحتوى المنشور في خدماتهم أو التحقيق بنشاط المستخدم المحتمل أن يكون غير قانوني، فإن السياسات تساعد في حماية خصوصية المستخدم. وفي حال تعرّض مقدمو الخدمات للمسؤولية فقد يشعرون بأنهم مجبرون على جمع معلومات أكثر حول المستخدمين والاحتفاظ بتلك المعلومات لمدة أطول.

الحكومة الصينية هي من بين الحكومات التي تتبع نهجا مختلفا جداً. تفرض بكين المسؤولية عن المحتوى غير القانوني على هيئات عند كل نقطة وصول، بدءاً من المستخدم إلى مقدم خدمات الإنترنت، إلى منصة الشبكة الاجتماعية وشركة استضافة الإنترنت. وفي حال سمح أي وسيط للمستخدمين بتوزيع محتوى "ضار"، أو فشل إلى حد كاف في مراقبة أو تنظيم استعمال خدماته فقد يواجه مسؤولية جنائية أو يتعرض لإلغاء رخصة عمله. علاوة على ذلك، تحدد الحكومة المحتوى غير القانوني بعبارات واسعة وغامضة. كيف تستطيع منصة تدوين مثل بلوغر دوت كوم (Blogger.com) تحديد أي من النشرات على أنها "ضارة" أو تلحق الضرر ب"مصالح الدولة"؟ يشكل نهج الصين تجاه مسؤولية الوسيط جزءاً مكوناً رئيسياً من نظامها الأوسع المتعلق بالرقابة على معلومات الإنترنت.

معالجة مجالات دواعي القلق المحتملة

أحد الاعتراضات على حماية الوسطاء هو الخوف من ازدياد استخدام التعبير الضار والمؤذي حقاً على الإنترنت. لكن الحكومات أصبحت تملك بالفعل أدوات عديدة لمعالجة هذا القلق في الوقت الذي تقوم به فيه بالحد من تأثيره على التعبير القانوني وعلى الابتكار. فقد تعمد، مثلاً، إلى تعزيز وتقديم العون المالي كي يستعمل المستهلك طوعاً برامج تصفية تحجب المواد الإباحية والمواد الأخرى غير المرغوب فيها. وتفرض بعض البلدان أيضاً "أنظمة الإشعار والشطب" مثل الطريقة المنصوص عليها في القانون الأميركي لحقوق النشر وقانون الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذا القلق. ولكن كثيراً ما يكون من السهل إساءة استعمال أنظمة

الإشعار والشطب من اجل إسكات النقاد، ولا سيما حيث يكون من الصعب تقييم ما إذا كان المحتوى المعترض عليه غير قانوني بالفعل (كما في حالة تشويه السمعة). وأخيراً، يستطيع الوسطاء أن يتخذوا خطوات وهم بالفعل يتخذون خطوات طوعية لإزالة المواد الضارة من خدماتهم (كالرسائل الاقتحامية أو المواد الجنسية الفاضحة) بدون تفويض من الحكومة، مما يظهر ان الحمايات التي يقوم بها الوسيط تتوافق مع تحقيق التقدم للأهداف الاجتماعية المهمة الأخرى.

توجد نقطة قلق رئيسية أخرى وهي وجوب أن يكون مسؤولو فرض تطبيق القانون قادرين على الملاحقة المشروعة للمخالفين الجنائيين، ويجب ان يكون الضحايا قادرين على رفع الدعوى بشأن مطالباتهم المشروعة ضد أولئك الذين أساءوا إليهم. وهناك ناحية مهمة في الطرق التي تنتهجها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهي ان الحماية تُمنح فقط للوسيط وليس للأطراف الذين أعدوا أو نشروا المحتوى غير المرغوب فيه. ليس هناك من شيء بموجب قوانين الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يمنع مقاضاة أو تقديم مطالبات ضد المخالف الأصلي. يتمثل أحد الأدوار الملائمة للوسطاء في تسهيل الإجراءات المتخذة ضد المستخدمين (حتى المستخدمين المجهولين) للاستجابة إلى أوامر صادرة عن محكمة قانونية، مع وضع إجراءات لحماية الخصوصية وتأمين قدر معين من عدم معرفة الأسماء.

الخلاصة

تُشكِّل حماية الوسطاء من المسؤولية أمرا حاسم الأهمية للمحافظة على الإنترنت باعتبارها أداة للتعبير الحر والوصول إلى المعلومات، وبالتالي كمحرك للابتكار والتنمية الاقتصادية. وفي حال فرضت مجالات دواعي القلق حول المسؤولية إغلاق مواقع المحتويات التي يعدها المستخدمون، والمنتديات الحيوية الأخرى للتعبير الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، فسوف نكون جميعنا في وضع أفقر. وبدلاً من ذلك، يجب على الحكومات أن تعزز وتتبنى سياسات تحمي الوسطاء كممكنين رئيسيين للابتكار، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية.

الخط العالمي الفاصل العريض النطاق

عدد المشتركين الثابتين في الخدمات العريضة النطاق لكل 100 مواطن، عام 2008

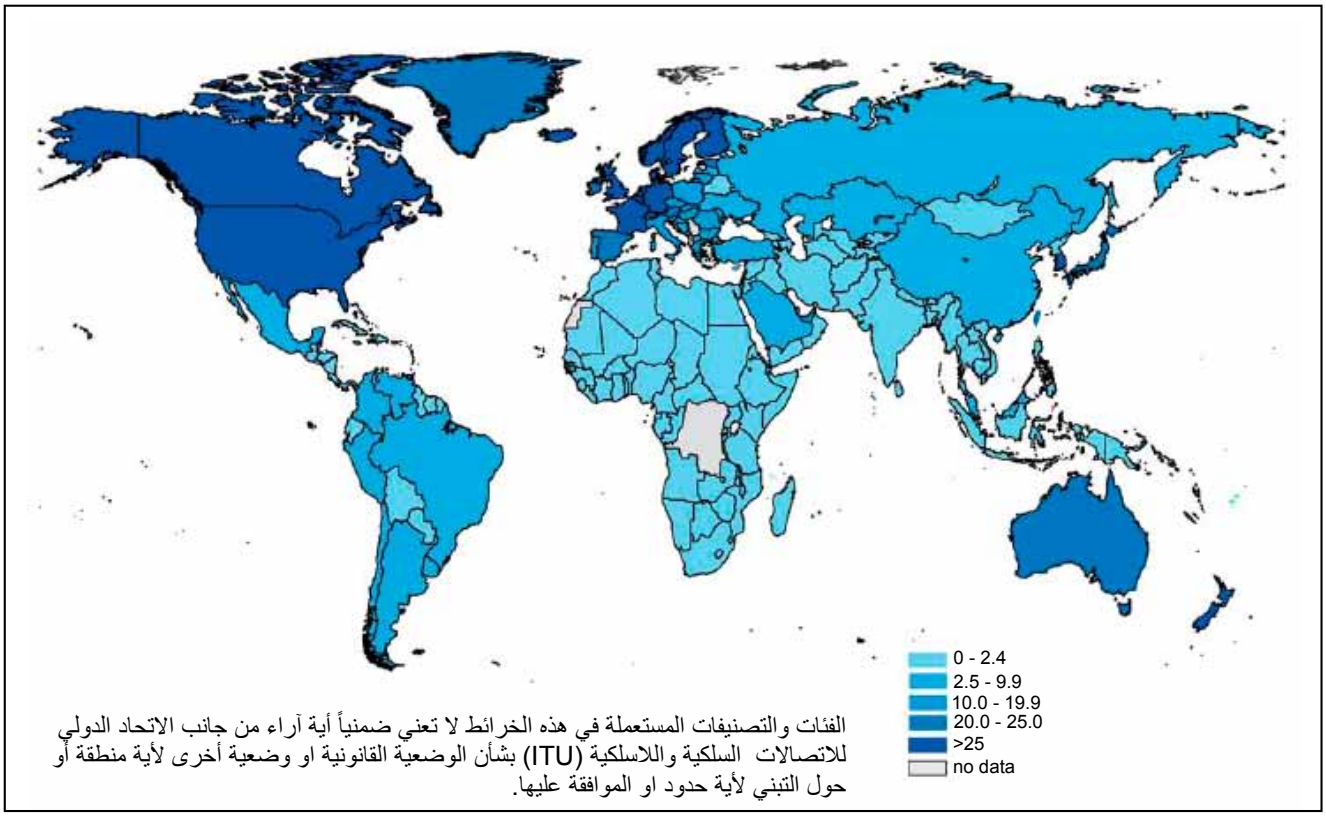

الفئات والتصنيفات المستعملة في هذه الخرائط لا تعني ضمنياً أية آراء من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) بشأن الوضعية القانونية او وضعية أخرى لأية منطقة أو حول التبني لأية حدود او الموافقة عليها.

من "العالم في عام 2009: وقائع وأرقام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ICT).

طفل راقص يختبر قانون الإنترنت

كارين أي فرنكل

كارين أي. فرنكل هي كاتبة تكنولوجية وعلمية مقرها في نيويورك. تظهر مقالاتها على موقع ساينتيفيك أميريكن دوت كوم (ScientificAmerican.com) وفي نشرة كوميونيكايشين أوف ذي آي سي أم (جمعية أجهزة الكومبيوتر).

عندما نشرت الأم البنسلفانية ستيفاني لينز فيديو لأطفالها وهم يرقصون على إيقاع أغنية برينس "دعونا نشتعل جنونا"، على اليوتيوب في شباط/فبراير، 2007، لم تكن تتوقع ان تشتبك مع نجم موسيقى البوب ومع شركة عملاقة. أوقفت شركة يونيفرسال ميوزيك، التي تملك حقوق أغنية برينس، محاولتها لمشاطرة الطرائف التي يقوم بها أطفالها. طلبت شركة أكبر اسطوانات في العالم من يوتيوب إزالة الفيديو، وهذا ما فعلته. ادعت شركة الاسطوانات ان لينز انتهكت حقوق النشر الخاصة بها على النحو التي يحميها قانون حقوق النشر للألفية الرقمية (DMCA)، وطلبت من يوتيوب إزالة الفيديو. فخسر أطفال السيدة لينز الراقصون مكانهم على شبكة الإنترنت.

Courtesy of YouTube

يظهر فيلم الفيديو الذي صورته سيتفاني لنتر طفلها الضاحك وهو يجري ويدور حول غرفة المطبخ. في الخلفية صوت خافت لأغنية برنس "دعونا نجن" "Let's go crazy".

"كنت حقا مندهشة وغاضبة عندما علمت بإزالة الفيديو"، كما قالت لينز إلى مناصري حرية التعبير على شبكة الانترنت في مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF). وأضافت يجب ان لا تستخدم شركة يونيفرسال التهديدات القانونية لمحاولة منع الناس من مشاطرة أشرطة الفيديو المنزلية."

صدر قانون حقوق النشر للألفية الرقمية (DMCA) في العام 1998 بمثابة تنفيذ الولايات المتحدة لمعاهدة حقوق النشر الدولية. وهو يعطي الشركات المضيفة للإنترنت والخدمات التفاعلية، مثل مواقع الشبكات الاجتماعية، مناعة ضد المستخدمين الذين ينتهكون الملكية الفكرية. يجب على هذه الشركات أن تزيل المواد في حال أرسل صاحب حق النشر إشعاراً بوجوب إزالته، ولكن يمكنهم استعادة هذا المحتوى في حال لم يقم المطالب بحقوق النشر برفع دعوى ضدهم وإذا شهد المستخدم الذي قام بنشر المواد بأنه لا يشكل مخالفة.

ونتيجة لقانون حقوق النشر في الألفية الرقمية، أصبحت الإنترنت اليوم تكسر الحواجز بين موفري ومستهلكي المحتوى، مما يسمح لجمهور واسع بخلق وتوزيع المحتوى دون الخوف من رفع دعوى ضد المضيفين تؤدي إلى إيقافهم عن العمل. ولكن هناك أدلة كثيرة على أن المنتجين الهواة لا يفهمون تماما قوانين الملكية الفكرية أو مسؤولياتهم القانونية.

أقامت مؤسسة الحدود الالكترونية (EFF) دعوى قضائية ضد يونيفرسال نيابة عن لينز. احتجت هذه المؤسسة بأن الفيديو الذي دام لمدة 29 ثانية، ويتضمن الأغنية التي كانت بالكاد مسموعة لا ينتهك حقوق النشر، وان شركة الاسطوانات العملاقة فشلت في ان تأخذ بعين الاعتبار حق لينز في "الاستخدام المنصف" لنشر المقطع وقد جمدت لها حرية الكلام.

الاستخدام المنصف هو منطقة رمادية في قانون حقوق النشر في الولايات المتحدة لأنه يسمح باقتباسات محدودة من عمل الكاتب دون أخذ إذنه. لكن القانون يفتقر إلى تفاصيل حول مدة وطبيعة الاقتباسات المسموح بها، وكيف يمكن استخدامها.

وفي هذه الأثناء، قال برينس لرويترز إنه يعتزم "استعادة فنه على شبكة الإنترنت"، وأعلنت شركة يونيفرسال عن خطط لإزالة كافة المحتويات التي يولدها المستخدمون المتعلقة بهذا الفنان من الإنترنت، على سبيل المبدأ.

وقفت المحكمة إلى جانب المؤسسة (EFF) والى جانب لينز، وأصدرت في آب/أغسطس 2008 حكما يقضي بأن شركة يونيفرسال لم تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المنصف لكل عمل قبل إصدار إشعارات الإزالة غير المميزة. وخلصت المحكمة بأنها أساءت بالتالي إلى قانون حقوق النشر بالألفية الرقمية. أعاد موقع يوتيوب فيديو أطفال لينز الراقصين، وبدأ الأطراف يتنازعون حول من سيدفع الرسوم القانونية والأضرار.

فيديو غوغل يتعرض لتهمة انتهاك الخصوصية في ايطاليا

كارين أي فرنكل

© AP Images/APTN

القاضي الإيطالي أوسكار ماجي، إلى اليسار، يقرأ حكمه ضد المدراء التنفيذيين لغوغل في شباط/فبراير، 2010

في أواخر العام 2006، قام الطلاب في مدرسة في تورينو بايطاليا بتسجيل شريط فيديو يظهرهم وهم يعذبون بشكل غير قانوني زميلا لهم في المدرسة يعاني من التوحد. أرسلوا الفيديو إلى موقع غوغل لأفلام الفيديو، وسحبته غوغل في غضون ساعات بعد إخطارها بذلك من قبل الشرطة المحلية الإيطالية. ولكن الفيديو كان قد نشر لمدة شهرين تقريبا في ذلك الوقت، وقد سبب غضبا عارما على المستوى القومي، وفقاً لموقع "ذي نكست ويب دوت كوم"(.TheNextWeb com). وتلقى الفيديو 5500 وجهة نظر، و80 تعليقاً، وأدخل غوغل ايطاليا إلى قائمة البلد "الأكثر تسلية"، وفقا لتقرير الأسوشيتد برس.

ساعدت غوغل الشرطة في التعرف على الشخص المسؤول عن إرسال الفيديو المسيء. حكمت المحكمة عليها وعلى المتواطئين معها مدة 10 أشهر في خدمة المجتمع. هذه هي النقطة التي توقعت غوغل أن ينتهي بها تورطها، وفقا لمدونة شركة علقت على القضية. غير أن المدعي العام في تورينو اتهم أربعة مدراء تنفيذيين لغوغل- المدير القانوني ديفيد دراموند، ومستشار الخصوصية العالمية المحامي بيتر فلايشر، والمدير الأوروبي السابق لموقع غوغل لأفلام الفيديو أرفيند ديسكان، والمدير المالي السابق جورج ريس (الذي ترك الشركة في عام 2008)- واتهمتهم بالتشهير الجنائي، وعدم الامتثال للقانون الإيطالي الخاص بالمحافظة على الخصوصية. وفي شباط/فبراير 2010، حكم قاض على أول ثلاثة متهمين بتهمة التعدي على الخصوصية. ووجد أن الأربعة جميعهم غير مذنبين بتهمة التشهير الجنائي.

وصف مات سوشرمان، نائب رئيس ومحامي غوغل، الحكم "بالمذهل"، ووصف عمل المدعي العام في محاكمة المسؤولين التنفيذيين "فاضحاً". وتخطط الشركة لاستئناف الحكم.

يمنح قانون الاتحاد الأوروبي لمقدمي خدمات استضافة الانترنت ملاذاً آمناً من المسؤولية، كما كتب سوشرمان في مدونة رسمية لغوغل، "طالما أنهم يزيلون المحتوى غير القانوني بمجرد إشعارهم بوجوده." لكن القرار الإيطالي يعني أن العاملين في منصات الاستضافة مثل غوغل يتحملون مسؤولية جنائية عن المحتوى الذي يرسله المستخدمون، وفقا لسوشرمان. وكتب سوشرمان، لو تّم تحميل المسؤولية إلى مواقع مثل يوتيوب، والشبكات الاجتماعية، ولوحات الإعلانات للمجتمعات الأهلية لفحص كل قطعة من المحتوى المرسل إليها، فإن شبكة الإنترنت كما نعرفها سوف تزول من الوجود.

في نيسان/أبريل، 2010، أوضح القاضي المبررات وراء الحكم الذي أصدره. في شرح لرأيه يتألف من 111 صفحة، قال القاضي أوسكار ماجي إن المدراء التنفيذيين كانوا مذنبين لخرق خصوصية الشاب الضحية وتصرفوا بخبث لأنهم سعوا إلى تحقيق الربح من خلال مداخيل الإعلانات عبر استضافة الفيديو. وقال القاضي ماجي إن قراره ينبغي أن يفسر كشرط ينص على أن مقدمي خدمات الإنترنت يجب أن يدققوا في أفلام الفيديو المنشورة على مواقعهم. ونقلت روايات صحفية كذلك الرأي القائل: "لا يوجد شيء مثل مجال لا نهاية له على شبكة الإنترنت حيث يسمح بكل شيء، ولا يمكن منع أي شيء." [يتوفر هذا الرأي 7.3 MB ،(PDF) على شبكة الإنترنت باللغة الإيطالية فقط.]

كررت غوغل ردة فعلها الأولية، بأن الحكم يتعدى على المبادئ الأساسية للحرية التي تقوم عليها الشبكة العنكبوتية.

أمناء مكتبات عامة يساعدون في تحديد مفهوم حرية الإنترنت

باربره أم. جونز

© AP Images/Dan Loh

مواد مرجعية في مكتبة في فيلادلفيا تشمل كتباً، مواد تقليدية وموارد على الإنترنت

المكتبات العامة في الولايات المتحدة تُشكّل مصدراً مهماً للوصول إلى الإنترنت. يساعد أمناء المكتبات في الدفاع عن الحرية الفكرية ويعملون لتحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية وإتاحة الوصول العام إلى محتوى الإنترنت.

باربره أم. جونز تعمل كمديرة لمكتبة الحرية الفكرية لدى الجمعية الأميركية للمكتبات في شيكاغو، ولاية إيلنيوي. يظهر هذا المقال في مطبوعة المجلة الإلكترونية آي جورنال يو أس آيه ”تحديد حرية الإنترنت.“

”أفضل مواد للقراءة، لأكبر عدد من الناس، بأقل كلفة.“ تبنت الجمعية الأميركية للمكتبات (ALA) هذا الشعار عند تأسيسها قبل ما يزيد عن مئة عام، ولا زالت هذه الكلمات صحيحة بالنسبة لنا اليوم. نتساءل أحياناً ما إذا كان زملاؤنا في عصر أبكر قد حلموا حتى بالأدوات والموارد المستعملة في مهنتنا الآن- اختراع المعلومات الرقمية، استنساخ لا حدود له للمعلومات، ونشر هذه المواد على نطاق عالمي.

وصول الناس إلى الإنترنت هو من بين أكثر الخدمات شعبية واستعمالاً في المكتبات العامة في الولايات المتحدة اليوم. الطابعات وآلات الاستنساخ المتوفرة بسهولة تجعل من السهل بالنسبة للمستعملين لدينا استنساخ المحتوى لحمله إلى المنزل أو لتقاسمه مع آخرين.

يريد أمناء المكتبات من عملائهم الوصول إلى المحتوى، ولكنهم أيضاً يتولون المسؤولية لمنع نشره بطرق تنتهك حقوق النشر التي يملكها المؤلف. وهكذا نصل إلى أزمتنا الحالية، مقارعة الحرية مع الملكية الفكرية. يمكن توزيع محتوى الإنترنت إلى عدد كبير بسرعة كبيرة. ويتم إعداد بعض المحتوى على يد عامة الناس ويتوفر بدون ثمن – لاحظ نمو المواقع التي تحتوى على معلومات ”مولودة رقميا أو إلكترونيا“ مثل المدونات والويكيبيديا. يمكن بسهولة مشاطرة الأعمال الموسيقية، وأفلام الفيديو، ووسائل الإعلام الأخرى عبر تكنولوجيات الاستنساخ الرقمي بطرق لم تعرف من قبل عندما كانت الأعمال الموسيقية توزع على اسطوانات من الفينيل او أشرطة الكاسيتات.

© AP Images/Sabina Louise Pierce

إمكانية الوصول إلى الإنترنت تُشكّل الخدمة التي تحصل على أعلى الطلبات في العديد من المكتبات العامة في الولايات المتحدة.

هذه السهولة في الوصول إلى المحتوى نعمة حقيقية للمكتبات وروادها. ولكنه يُشكّل كابوساً للناشرين الذين يحاولون المحافظة على أعمالهم وفق النموذج الاقتصادي التقليدي. سهولة الاستنساخ وسرعة التوزيع تهددان هؤلاء في مصدر عيشهم. استجاب الناشرون باتخاذ إجراءات لحماية مصالحهم: زيادات دراماتيكية في أسعار المجلات الأكاديمية، على سبيل المثال، وفي تقييد المحتوى على الإنترنت من خلال فرض الحصول على ترخيص للوصول إليه. وقد رفعت صناعة التسجيل قضايا ضد عدد من الأفراد لاستنساخهم أعمالا موسيقية بصورة غير مشروعة.

ونحن في مجتمع المكتبات نحتار بين الرغبة في دعم الصناعات التي تزود المحتوى الغني غير المراقب، وبين روادها الذين يواجهون تكراراً منع الوصول وارتفاع تكاليف المحتوى.

مبادئ أمناء المكتبات

أمناء المكتبات العامة الأميركية ملتزمون قانونياً وأخلاقياً بنص التعديل الأول للدستور الأميركي: "لا يجوز للكونغرس أن يسن قانوناً ... يحدّ من حرية التعبير، أو الصحافة..." وهذا المبدأ متجسد أيضاً في قوانينا المهنية: ميثاق حقوق المكتبات وتفسيراته، والقانون الأخلاقي للجمعية الأميركية للمكتبات العامة. كما أن شعار مجتمع الإنترنت القائل "نريد المعلومات أن تكون حرة"، يشمل أيضاً هذا المبدأ.

في نفس الوقت، يلتزم أمناء المكتبات العامة بأحكام قسم آخر من الدستور الأميركي التي تمنح "المؤلفين والمخترعين الحق الحصري في مؤلفاتهم واختراعاتهم". يتجسد قانون حقوق النشر والملكية الفكرية الأخرى في هذا المبدأ. يكافح أمناء المكتبات لتحقيق التوازن بين قيم "حرية المطالعة" والمتطلبات المنافسة لقوانين وأنظمة حقوق النشر. أثناء ذلك يؤكد بعض أتباع ثورة المعلومات أن المعلومات المنشورة على الإنترنت تعود لكل فرد، متجاهلين بذلك حقوق المؤلف بالتعويض. يطلب رواد المكتبات الحصول على محتوى أكثر باستمرار بينما يرد الناشرون بفرض ترخيص للحصول على المحتوى وبوسائل أخرى للمحافظة على استقرارهم الاقتصادي.

فكيف يتمكن أمناء المكتبات من التعاون مع الناشرين لإيجاد نموذج اقتصادي يسمح للقراء بالوصول إلى المعلومات وفي نفس الوقت يؤمن وسيلة عيش للمؤلفين والناشرين؟

حماية الملكية الفكرية

الاستعمال المنصف: مبدأ الاستعمال المنصف الذي نص عليه القانون الأميركي لحقوق النشر يسمح بالاستعمال المحدود لعمل محمي بحقوق النشر لأغراض النقد، أو التعليم، أو إعداد تقارير إخبارية. فمثلاً، يجوز لناقد كتاب أن يقتبس فقرات من كتاب جديد أو يجوز لوسيلة إعلامية أن تنشر كلمات أغنية تثير الجدل. جرى تطور هذا المبدأ بموجب عدد من القرارات القضائية، وتبقى الاستثناءات للاستعمال المنصف غامضة، وتعتمد في أحيان كثيرة على القرار المهني لأمين المكتبة أو من يستعمل خدمات المكتبة. لكن قد لا يجوز لناقد أن يورد فصولاً كاملة من رواية، كما لا يحق لمراسل صحفي أن يعرض تسجيل ألبوم أغاني بكامله. فإذا أرادت مكتبة جامعية أن تصنع عشر نسخ من مادة نشرت في مجلة لاستعمالها من جانب الطلاب في صف دراسي معين، قد يقرر أمين المكتبة أن نسختين تشكلان الحد "المعقول"، على اعتبار طلب الصف الدراسي وحجمه. يصبح مبدأ الاستعمال المنصف أكثر تعقيداً بكثير بسبب الاحتياطات الإلكترونية واستعمال الصف الدراسي الأفلام، والتسجيلات، او وسائل إعلام رقمية أخرى.

ماذا يحدث إذا صنع فرد 100 نسخة من مقال لتوزيعها في صف دراسي أو نشر مقالاً على موقع على الإنترنت دون أن يحصل مسبقاً على ترخيص من الناشر لمثل ذلك الاستعمال؟ تفرض "أفضل الممارسات" المكتبية على أن تعلق المحلات العامة التي تقدم هذه الخدمة تحذيراً يشير إلى القانون الأميركي لحقوق النشر وأن على المكتبات أن تثقف روادها حول القانون من خلال توزيع إعلانات، ومنشورات، أو إقامة جلسات إعلامية

عامة. لكن رعاة المكتبات مسؤولون قانونيا عن أفعالهم، وفي السنوات الأخيرة رفعت قضايا ضد مستعملين خدمات المكتبات لأنهم استنسخوا بصورة غير قانونية أعمالاً موسيقية أو غيرها من المحتويات.

تراخيص منظمة "كريايتيف كومونز" (Creative Commons): أمناء المكتبات الذين يساعدون عملاءهم في العثور على المعلومات يستطيعون توجيه بحثهم إلى مواد مرخصة بموجب أحد اتفاقيات الترخيص البسيطة التي وضعت نصوصها منظمة "كريايتيف كومونز". تسمح هذه الاتفاقيات للمؤلفين والفنانين والمبدعين الآخرين بجعل أعمالهم متوفرة للآخرين مع الاحتفاظ بحقوق معينة وكل ذلك بموجب وثيقة سهلة الفهم. فموسوعة ويكيبيديا على الإنترنت هي إحدى النشرات المغطاة بترخيص "كريايتيف كومونز". والترخيص "كريايتيف كومونز" هو خيار مهم على وجه الخصوص للباحثين والعلماء الذين يرغبون في رؤية أعمالهم مدمجة في مجموعة أكبر من المعلومات المهنية بدون التنازل عن كافة حقوقهم.

حماية الحرية الفكرية

تزود الجمعية الأميركية للمكتبات إرشادات ومبادئ أخلاقية لأمناء المكتبات من أجل حماية الملكية الفكرية (IP) ولكنها تعتبر أن حماية الحرية الفكرية (IF) تُشكّل قيمة جوهرية. يؤدي مكتب الحرية الفكرية (OIF) التابع للجمعية الأميركية للمكتبات (ALA) دوراً رئيسياً في تعليم ومناصرة وتصميم سياسات في ميدان حرية التعبير. يحتوي "دليل الحرية الفكرية، الإصدار الثامن" (إصدار الجمعية الأميركية للمكتبات (ALA)، عام 2010) وثائقاً حديثة وتاريخية تتعقب تطور ميثاق حقوق المكتبات الذي أصدرته الجمعية الأميركية للمكتبات، وهو بيان يعبر عن حق مستعملي خدمات المكتبات العامة بالحرية الفكرية والخطوات التي يتوجب على المكتبات العامة اتخاذها لدعم هذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، عندما جرى تبني ميثاق الحقوق الأصلي للمكتبات عام 1948 لم تكن المسائل المتعلقة بخصوصية مستعمل خدمات المكتبات تُشكّل مصدر قلق بارز. استجابة إلى هواجس اليوم حول خصوصية البيانات الموجودة على كتالوغات الإنترنت للمكتبات وشبكات العمل الاجتماعي على الإنترنت، تبنت الجمعية الأميركية للمكتبات مفهوم "الخصوصية: تفسير لميثاق حقوق المكتبات" في عام 2002.

في 11 أيلول/سبتمبر، 2001 أدّت الهجمات الإرهابية وقانون باتريوت الأميركي (الوطنية الأميركية) الذي أعقبها، إلى رفع حدة التوتر بين مفهوم الأمن القومي وخصوصية المستعمل. وأحياناً يتعقب المحققون المشتبه بهم إلى المكتبات ويسعون للحصول على سجلات بالمواد التي استخدمها عملاؤها. سببت هذه الممارسة خلافاً هائلاً في مهنتنا نظراً لكونها تتعارض مع قوانين سرية المكتبات السائدة التي تحمي خصوصية مستعمل خدمات المكتبات.

وهكذا يستمر أمناء المكتبات في القرن الحادي والعشرين في تأمين إمكانية الوصول العامة إلى كميات متزايدة من المحتوى، وبصورة متزامنة يستمرون في احترام شرط قانوني وأخلاقي بنفس الأهمية، أي الامتثال لقانون حق النشر الذي يحمي مؤلفي ذلك المحتوى. يعمل أمناء المكتبات بنشاط مع المجتمعات القانونية ومجتمعات الناشرين والمستعملين لإيجاد الحلول.

إرشادات الملكية الفكرية

تزود الجمعية الأميركية للمكتبات إرشادات للمهنيين الذين يتصارعون مع مسائل هذا العصر الجديد في الوثيقة "إرشادات واعتبارات لتبني سياسة لاستعمال الإنترنت من جانب مكتبة عامة."

تثقيف مستعملي خدمات المكتبات العامة مسألة حاسمة في عملية فرض تطبيق قانون حقوق النشر. وأحد أفضل المصادر العملية لأمناء المكتبات هو "حق النشر الكامل: دليل يومي لأمناء المكتبات" الذي كتبته كاري رسيل (مكتب سياسة تكنولوجيا المعلوماتية، لدى الجمعية الأميركية للمكتبات، 2004). يتم تزويد معلومات محدثة من جانب مركز الملكية الفكرية في جامعة مريلاند: http://www.umuc.edu/distance/odell/cip/cip.shtml.

يوفر هذا المركز برامج لنيل شهادة للتعلم عن بُعد لأمناء المكتبات من أجل تعلم أحدث المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية من علماء زائرين ومحامين في هذا الحقل. طورت معظم الجامعات سياسات شاملة حول الملكية الفكرية كتلك التي طورتها جامعة إنديانا: http://www.iub.edu/~vpfaa/download/IPPolicy_Adopted_050208.pdf.

أنتج مركز دراسة المجال العام في كلية الحقوق في جامعة ديوك كتاباً للرسوم الكاريكاتورية أسماه "ملتزم بموجب القانون"، ويمكن استنساخه بصورة مجانية ويمثل طريقة جيدة لإشراك الراشدين الشباب في المسائل: www.law.duke.edu/cspd/artsproject/index.

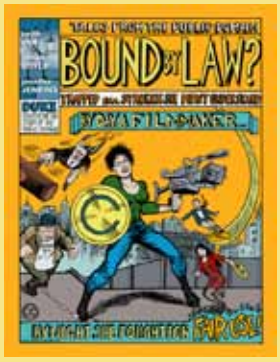

© 2006 Keith Aoki, James Boyle, Jennifer Jenkins; available under a Creative Commons license.

غلاف رواية بارز بعنوان "ملزم بالقانون"

الصناعة تتخذ موقفًا حول حرية إنترنت

ردًا على الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة ضد حرية الإنترنت على المواطنين، أنشأت مجموعة متنوعة من المؤسسات شملت منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، ومستثمرين، وكليات صحافة، وعدد صغير من شركات التكنولوجيا الرئيسية، مبادرة الشبكة العالمية في عام 2008. استمدت هذه المبادرة افكارها من القوانين والمعايير الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان. وتزود المبادرة إرشادات حول كيف يمكن للشركات ان تستجيب عندما تواجه ضغوطًا حكومية تنتهك حرية الإنترنت. ومن بين المشاركين في هذه المبادرة نذكر مؤسسة الحدود الإلكترونية، وراصد حقوق الإنسان،

© AP Images/Susan Walsh

ممثلون (من اليسار إلى اليمين) عن غوغل إنك، ياهو إنك، هيومان رايتس واتش، سيسكو سيستمز إنك، والهيئة العالمية لحرية الإنترنت يقسمون اليمين أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ خلال جلسة استماع ومساءلة حول حرية الإنترنت العالمية في واشنطن، في أيار/مايو 2008.

© AP Images/Kin Cheung

مؤيدو قرار غوغل لوقف التعاون مع سياسات الرقابة الصينية يتركون الأزهار في مكتب الشركة في هونغ كونغ.

وغوغل، ومايكروسوفت، وياهو.

ويشير بعض المراقبين إلى أنه ورغم ان عددًا كبيرًا من قادة الصناعة لم ينضموا إلى مبادرة الشبكة العالمية، فإن نفوذ المجموعة لا يزال يواصل النمو. وتقول ريبكا ماكينون، عضو مجلس إدارة مبادرة الشبكة العالمية والزميلة الزائرة في مركز برينستون لسياسة تكنولوجيا المعلومات "إنه في حين ان ثلاث شركات فقط انضمت إلى هذه المبادرة، فقد وضعت هذه المبادرة مجموعة من المعايير للخصوصية في الصناعة تشير إليها الكثير من الشركات لذلك بدأت تصبح "معيار الأمر الواقع". ان تلك الشركات تجري عمليات تقييم لحقوق الإنسان قبل دخولها إلى الأسواق وتضع إجراءات لضمان تقيُّد ممارساتها بمبادئ مبادرة الشبكة العالمية. فعلى سبيل المثال، اختارت شركة ياهو ان تشغّل خدمتها في فيتنام من سنغافورة، لمنع وصول الشرطة الفيتنامية إلى معلومات حول أصحاب الحسابات، كما قالت ماكينون.

وبرزت قضية تعد بمثابة امتحان للمبادئ التي تدعو اليها مبادرة الشبكة العالمية عندما اتخذت شركة غوغل قرارًا عام 2010 بوقف الالتزام بمعايير الرقابة الصينية وهددت بالانسحاب من السوق الصينية في أعقاب "هجوم معقد يستهدفها بدرجة عالية" من داخل الصين. وقد كشفت التحقيقات التي أجرتها الشركة حول الهجمات انها استهدفت حسابات يملكها ناشطون في مجال حقوق الإنسان. وقد رحبت منظمة راصد حقوق الإنسان، الشريك الآخر في مبادرة الشبكة العالمية، باستجابة غوغل وحثت الآخرين على أن يحذوا حذو شركة غوغل. وقالت المنظمة في مقال على الإنترنت، "نحث عددًا أكبر من الشركات على تبني معايير مبادرة الشبكة العالمية كما نطالب أيضًا بأن تجعل القوانين الفدرالية من مشاركة شركات الإنترنت (التي تعمل في الولايات المتحدة) في أعمال الرقابة او الضلوع في تبادل المعلومات الخاصة حول المستعلمين، عملا غير قانوني. ومع اتخاذ هذه الخطوات، سوف ننشئ مؤسسة أقوى لحرية الإنترنت حول العالم."

كسر الحواجز على الشبكة العنكبوتية

يستخدم الملايين من متصفحي الإنترنت الذين يعيشون في مجتمعات مغلقة التكنولوجيا المجانية المضادة للرقابة من اجل كسر الحواجز المفروضة على الانترنت من جانب حكوماتهم الاستبدادية. تنتج العديد من المنظمات تلك البرامج، بما في ذلك مركز أبحاث الرقابة (CRC)، ومجموعة حرية الإنترنت العالمية (GIF)، ومنظمة توربروجكت دوت اورغ (.Torproject org)، ومختبرات المواطن في جامعة تورنتو (UTCL)، المنتسبة إلى مبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet).

تستخدم الحكومات التي تفرض رقابة على الإنترنت ثلاث وسائل تقنية. الأولى تحجب الزيارات إلى عناوين بروتوكولات إنترنت محددة. والثانية تصفي المحتوى، وتقطع إمكانية الوصول إلى أي موقع يتضمن كلمات رئيسية تحظرها الحكومة التي تفرض الرقابة. والتقنية الثالثة، وتدعى إعادة توجيه اسم الموقع، شبيهة بتغيير رقم الهاتف الشخصي. فهي تجعل العثور على المواقع مستحيلاً.

يمكن للبرامج المصممة للتهرب من الرقيب أن تعمل أيضا بعدة طرق مختلفة. فأدوات برامج مجموعة حرية الانترنت العالمية (GIF) تتغلب على الحجب، ووسائل الرصد، وتتبع الآثار التي تستخدمها السلطات لمراقبة أجهزة الكمبيوتر المملوكة من الأفراد. على سبيل المثال، يمكن لبرنامج خرق الرقابة ان يشوش على البتات والبايتات المتدفقة من والى جهاز الكمبيوتر الخاص بالمستخدم الصيني، لذلك فإن "جدار النار العظيم للصين"، كما يعرف، لا يمكن أن يرى الأنماط ضمن حركة المرور.

وبرنامج مختبرات المواطن في جامعة تورونتو (UTCL)، الذي يدعى "بسايفون"، هو كناية عن وكيل للمتصفح. وهو يمكّن المستخدمين من وراء جدران النار برؤية المحتوى الممنوع من خلال تقديم محتوى صفحات الانترنت عبر كومبيوتر وسيط في بلد غير خاضع للرقابة. يعمل النظام على أساس الثقة، يجب ان يقوم شخص لديه حساب مع بسايفون (Psiphon) بدعوة المستخدمين للمرة الأولى. الدعوة هي عنوان إنترنت مترافقة مع رمز. وهذان يمكنان الزائر الجديد من التسجيل للدخول والحصول على أوراق الاعتماد وزيارة عنوان دون أن يعلم أحد أنهم يستخدمون برنامج بسايفون للوصول إلى هناك. يقوم المستخدم بإدخال هذا العنوان في شريط العنوان على أي متصفح ويمكنه التصفح بحرية منذ ذلك الحين.

برنامج تور بروجكت دوت أورغ (Torproject.org) يحمي المستخدمين من خلال منع المراقبين من إجراء تحليل للحركة. وهو يوزع المعاملات على طول مسار إنترنت عشوائي لذلك لا تربط أية نقطة واحدة المستخدم بوجهته.

يقدم مركز أبحاث الرقابة أحدث إضافة إلى مجموعة الأدوات المضادة للرقابة. وقد قام بتطوير برنامج "كومة القش"(Haystack) بعد ان اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات صارمة على استخدام الإنترنت بعد انتخابات العام 2009 الرئاسية المثيرة للجدل. يستخدم برنامج "كومة القش" صيغة حسابية لإخفاء هوية مستخدمي الإنترنت الحقيقية عندما يزرون شبكة الانترنت. يسمح هذا البرنامج للناس في إيران باستخدام الإنترنت "كما لو لم يكن هناك مرشحات للحكومة الإيرانية"، كما قال المدير التنفيذي لمركز أبحاث الرقابة (CRC) أوستن هيب إلى مجلة بيزنس ويك.

أرقام المعلومات البايتية

انخفضت كلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمتوسط بنسبة 15 بالمئة بين عامي 2008 و2009 في 161 دولة حسب ما أظهرته عملية استقصاء أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU).

Additional Resources

A selection of books, articles, and Web sites

Perelman, Michael. Steal This Idea: Intellectual Property Rights and the Corporate Confiscation of Creativity. New York: Palgrave, 2002.

Portela, Irene Maria and Maria Manuela Cruz-Cunha, eds. Information Communication Technology Law, Protection, and Access Rights: Global Approaches and Issues. Hershey PA: Information Science Reference, 2010.

Reporters Without Borders, Handbook for Bloggers and Cyber-Dissidents. Reporters without Borders: Paris, 2008. http://www.rsf.org/IMG/pdf/guide_gb_md-2.pdf

Sell, Susan K. Private Power, Public Law: The Globalization of Intellectual Property Rights. Cambridge, UK; New York: Cambridge University, 2003.

Stein, Richard J., ed. Internet Safety, Vol. 81. New York: H.W. Wilson, 2009.

United States. Congress. House. Committee on International Relations. Subcommittee on Africa, Global Human Rights, and International Operations. The Internet in China: A Tool for Freedom or Suppression?; (Joint Hearing, 109th Congress, 2nd session, February 15, 2006.) http://www.internationalrelations.house.gov/archives/109/26075.pdf

United States. Congress. Senate. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Human Rights and the Law. Global Internet Freedom: Corporate Responsibility and the Rule of Law; 110th Congress, 2d session, May 20, 2008. Washington.

Vaidhyanathan, Siva. Copyrights and Copywrongs: The Rise of Intellectual Property and How It Threatens Creativity. New York: New York University, 2003.

Zittrain, Jonathan L. The Future of the Internet

GENERAL

Access Controlled: The Shaping of Power, Rights, and Rule in Cyberspace; edited by Ronald Deibert ... [et al.]. Cambridge, Mass. MIT Press, 2010.

Access Denied: The Practice and Policy of Global Internet Filtering; edited by Ronald Deibert ... [et al.]. Cambridge, MA: MIT Press, 2008.

Congressional-Executive Commission on China. "Google and Internet Control in China: A Nexus Between Human Rights and Trade?" March 2010 http://www.cecc.gov/pages/hearings/2010/20100324/index.php

Finkelstein, David M., Maryanne Kivlehan-Wise, and Kristen Gunness, eds. The Chinese Media System: Continuity, Chaos, and Change. Armonk, NY: M.E. Sharpe Publishers, 2007.

Freedom House. Freedom on the Net: A Global Assessment of Internet and Digital Media. Washington, DC: Freedom House 2009.

Jacobson, George V. [and Patricia M. Figliola]. Cybersecurity, Botnets, and Cyberterrorism. New York: Nova Science Publishers, 2009.

Lessig, Lawrence. Code 2.0. 2d ed. [New York]: SoHo Books; distributed under the terms of the Creative Commons Attribution ShareAlike 2.5 License, 2006.

Lessig, Lawrence. Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity. New York: Penguin, 2004.

McCaffrey, Paul, ed. The News and Its Future. New York: The H.W. Wilson Company, 2010.

Freedom House. http://freedomhouse.org/template.cfm?page=384&key=194&parent=19&report=79

Posner, Michael H., Assistant Secretary of State for Democracy, Human Rights, and Labor, "Briefing on Internet Freedom and 21st Century Statecraft," Washington, D.C., January 22, 2010. http://www.state.gov/g/drl/rls/rm/2010/134306.htm

Reporters Without Borders
"Predators of the Press", March 5, 2010. http://en.rsf.org/www-rsf-org-predators2010-03-05-2010,37235.html

U.S. Department of State. "2009 Country Reports on Human Rights Practices," Washington, D.C. March 11, 2010. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2009/index.htm

Figliola Patricia M., Kennon H. Nakamura, Casey L. Addis [and] Thomas Lum. U.S. Initiatives to Promote Global Internet Freedom: Issues, Policy, and Technology, Washington, DC: Congressional Research Service, 2010. http://www.fas.org/sgp/crs/misc/R41120.pdf

World Summit on the Information Society, "Tunis Commitment," Tunis, Tunisia, November 18, 2005. http://www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/7.html

Wu, Tim. "The World Trade Law of Censorship and Internet Filtering," Chicago Journal of International Law, (vol. 7, no. 1, Summer 2006): pp. 263-287.

WEB SITES

U.S. Government

Internet Freedom: Free Expression in the Digital Age
http://www.america.gov/internet-freedom.html

National Telecommunications and Information Administration
Internet Policy Task Force
http://www.ntia.doc.gov/internetpolicytaskforce/

U.S. Department of Commerce
International Trade Administration
Strategy Targeting Organized Piracy (STOP)
http://www.export.gov/tradeproblems/eg_

and How to Stop It. New Haven, CT: Yale University Press, 2008.

REPORTS AND ARTICLES

Anderson, Janna and Lee Rainie. Future of the Internet IV, Pew Center for Internet and American Life, February 19, 2010. http://pewinternet.org/Reports/2010/Future-of-the-Internet-IV.aspx

Bandurski, David. "China's Guerrilla War for the Web," Far Eastern Economic Review, vol. 171, no. 6 (July/August 2008): pp. 41-44.

Calingaert, Daniel. "Authoritarianism vs. the Internet," Policy Review, (no. 160 April and May 2010) http://www.hoover.org/publications/policyreview/89175117.html

Carlson, Matt. "Order Versus Access: News Search Engines and the Challenge to Traditional Journalistic Roles," Media, Culture and Society, (v. 29, November 2007): pp. 1014-1030.

Clinton, Hillary Rodham, Secretary of State, Remarks on Internet Freedom, Washington, DC, January 21, 2010. http://www.state.gov/secretary/rm/2010/01/135519.htm

Frenkel, Karen A. "The Wisdom of the Hive: Is the Web a Threat to Creativity and Cultural Values? One Cyber Pioneer Thinks So," Scientific American, (February 16, 2010). http://www.scientificamerican.com/article.cfm?id=jaron-lanier-gadget

International Telecommunications Union."The World in 2009: ICT Facts and Figures," http://www.itu.int/ITU-D/ict/material/Telecom09_flyer.pdf

"Measuring the Information Society 2010" http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html

Karlekar, Karin Deutsch and Sarah G. Cook. "Access and Control: A Growing Diversity of Threats to Internet Freedom," Special Reports Section,

comic book “Bound by Law”
http://www.law.duke.edu/cspd/artsproject/index

Electronic Frontier Foundation (EFF)
http://www.eff.org

Harvard University Law School
Berkman Center for Internet and Society
http://cyber.law.harvard.edu

Stanford University
Copyright and Fair Use
http://fairuse.stanford.edu

University of Maryland
Center for Intellectual Property
http://www.umuc.edu/distance/odell/cip/cip.shtml

University of Washington School of Law
Center for Advanced Study and Research on Intellectual Property (CASRIP)
http://www.law.washington.edu/Casrip

FILMOGRAPHY

Freedom of Expression: Resistance and Repression in the Age of Intellectual Property (2007)
Running time: 60 minutes
Director: Jeremy Smith
Summary: Documentary explores the battles being waged in courts, classrooms, museums, film studios, and the Internet over control of cultural commons.

I Am the Media (2010)
Running time: 56 minutes
Director: Benjamin Rassat
Summary: French film about bloggers and avid Internet users.

Unconstitutional: The War on Our Civil Liberties (2004)
Running time: 68 minutes
Director: Nonny de la Pena
Summary: This documentary investigates the encroachment on civil liberties enacted in the United States since the 2001 terrorist attacks and the passage of subsequent anti-terrorism laws.

main_018580.asp

U.S. Department of Justice
Computer Crime and Intellectual Property Section (CCIPS)
http://www.cybercrime.gov/ip.html

U.S. Office of the United States Trade Representative
Office of Intellectual Property and Innovation (IPN)
http://www.ustr.gov/trade-topics/intellectual-property

INTERNATIONAL ORGANIZATIONS

Global Network Initiative (GNI)
http://www.globalnetworkinitiative.org

Internet World Stats
http://www.internetworldstats.com/stats.htm

World Intellectual Property Organization
http://www.wipo.int

World Trade Organization
Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)
http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm

ASSOCIATIONS AND TRADE ORGANIZATIONS

American Intellectual Property Law Association
http://www.aipla.org

American Library Association (ALA)
Office of Intellectual Freedom
http://www.ala.org/ala/mgrps/committees/ala/ala-if.cfm

Business Software Alliance
http://www.bsa.org

International Intellectual Property Alliance
http://www.iipa.com

EDUCATIONAL INSTITUTIONS

Duke University Law School
Center for the Study of the Public Domain

now on facebook

ENGAGING THE WORLD

A MONTHLY JOURNAL
IN MULTIPLE LANGUAGES

http://america.gov/publications/ejournalusa.html

U.S. Department of State, Bureau of International Information Programs